واقع تحقيق الكليات المعتمدة بمصر

لمقومات الإندماج فى عصر إقتصاد المعرفة

(دراسة تقويمية)

إعـــــــداد

د.ابتسام محمد حسن صالح

المدرس (سابقاً) بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة الفيوم

ملخص الدراسة :

استهدف البحث التعرف إلى مدى تحقق الكليات المعتمدة بمصر لمقومات الاندماج في عصر اقتصاد المعرفة، وتناول البحث إطارا معرفيا عن عصر اقتصاد المعرفة ومحاوره ومؤشراته ومقوماته ، ومفهوم الجودة والاعتماداافي التعليم العالي و كما تناول التديات التي تواجه التعليم العالي في مصر في ضوء هذا العصرومعوقات الاندماج فيهوتوصلت الدراسةإلى أن الوضع في الكليات المعتمدة في مصر لا يختلف كثيرا عنه في الكليات غير المعتمدة فيما يتعلق بامتلاكها لمقومات الاندماج في عصر اقتصاد المعرفة ، وأن تطبيق نظام الاعتماد في مصر وفلسفته وأهدافه وآليات تحقيقه تحتاج إلى مراجعة شاملة في ضوء تحديات العصر حيث أنه لم يضيف جديدا للعملية التعليمية ، وقدمت الدراسة العديد من التوصيات لتطوير نظام الاعتماد في مصر وكذلك نظام التعليم العالي للوفاء بمتطلبات الاندماج في عصر اقتصاد المعرفة

Abstract:

The present study targeted identifying the extent to which the Egyptian accredited faculties have stood the requirements of integrating with knowlege economy. The study adopted a theoretical framework that defined the age of knowledge economy and its dimensions, indicators, and requirements. The framework also identified the concepts of quality and accreditation in higher education as well as the challenges that face higher education in Egypt in the age of knowledge economy, and the factors that hinder integrating in this age. The study concluded that the status quo of the Egyptian accredited faculties is not much different from that of the unaccredited faculties in terms of their qualification for integrating with knowledge economy. The study also concluded that the application of the accreditation system in Egypt as well as its philosophy, objectives, and techniques need a comprehensive revision in the light of the knowledge economy challenges. Such a revision is motivated by the fact that the accreditation system contribute almost nothing to the education process. The study introduced many recommendations for developing the accreditation as well as the higher education systems in Egypt in order for both to stand the requirements of integrating with the age of knowledge economy.

مقدمة:

بدأ القرن الحادى والعشرين بتغيرات جذرية هامة تطرح العديد من التحديات والفرص ، وليست مصر ببعيدة عن هذه التغيرات والتى من أهمَها اقتصاد المعرفة فلم تعد عوامل الثروة تعتمد على الآلة ورأس المال المادى من ثروات وموارد طبيعية كما كان فى الإقتصاد الزراعى والصناعى وإنما أصبحت المعرفة ورأس المال البشري أهم المحاور فى هذا العصر كما أدى التقدم العلمي إلي بروز دورها بشكل جلّي، بحيث أصبحت المحرك الفاعل في العملية الإنتاجية، و في دفع عجلة التقدم و التطور في جميع المجالات، والميادين وأصبح واقع مفروض على كل الدول سواء المتقدمة منها أو المتخلفة وأصبح الجميع أمام خيار وحيد وهو الإستخدام الأمثل للمعرفة وتجددها والمشاركة فى إنتاجها، من هنا برز ما يعرف بمصطلح اقتصاد المعرفة knowledge economy

وقد أصبح التلازم بين الثورة المعرفية والتقنية، والثورة التربوية في العصر الراهن أكثر وثوقاً من أي وقت مضى؛ لأن الثورة التربوية هي أساس نشر الثورة المعرفية، وذلك بتوسيع نطاق المشاركة في قوة المعرفة، وتحويل المعرفة من قوة إلى فعل بتكوين رأس المال البشرى وفقاً لمتطلبات سوق العمل ومن جانب آخر المخرجات العلمية المتمثلة فى براءات الإختراع والمشاريع الإبداعية والإبتكارية التى تعتبر مدخلات للتنمية الإقتصادية "بيترز م٠أ"(peters,M.A,2002)

لذلك فقد تزايد اهتمام الشعوب بتجديد أنظمتهم التعليمية وتطويرها بشكل دائم ومستمر، وأصبح إصلاح التعليم والاستثمار فيه من أهم بنود الخطط الاستراتيجية للدولة العصرية (محمد بن شحات الخطيب، ٢٠١٢،ص٣) كل هذا جعل الجامعة وسط للمنافسة و برزت ثقافة جديدة في التعليم وهي الجودة في التعلم العالي التي تسعى كل الدول لتحقيقها حيث يشهد التعليم الجامعي على الصعيد العالمي محاولات جادة لتطويره وتحديثه من بينها محاولة تقييم الأداء الجامعي university Accredition أو تطبيق ما يسمى نظام المحاسبية Accountability ، وفي مصر هناك محاولات جادة ودعوة ملحة للإهتمام بأنظمة التقويم وتحسين الأداء الجامعي باعتبارها مدخلا

للتطوير(محمد عبد الحميد احمد، أسامه محمود قرني، ٢٠٠٥،ص ٢٧٧) فهناك العديد من المؤتمرات التي أوصت بضرورة تطوير المنظومة التعليمية بكافة مؤسساتها من خلال تبني مدخل الجودة والمعايير وكذلك الأخذ بنظام الاعتماد ومن هذة المؤتمرات مؤتمر تسويق الخدمات الجامعية المنعقد في مارس ١٩٩٨، ومؤتمر تطوير التعليم الجامعي " رؤية لجامعة المستقبل" المنعقد في مايو ١٩٩٩، ثم توالت المؤتمرات الداعية لذلك وهو مانراه أيضا في توصيات بعض التقارير الصادرة عن المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا(تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي ، الدورة ٢٧،(١٩٩٩-٢٠٠٠)، و قد دفعت هذه الاسباب مصر الى الأخذ بنظام الجودة الشاملة في التعليم العالي وذلك بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد عام ٢٠٠٦ والتي كان من أهم أهدافها توكيد الثقة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في جودة مخرجات العملية التعليمية بما لا يتعارض مع هوية الأمة (قانون رقم ٨٢لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد)

ولكن هل إنشاء هذة الهيئة ووضع معايير للإعتماد يضمن جودة التعليم؟ لقد أوضح ميشيل و. أبل Michael W. Apple"" أننا لا نستطيع ضمان تأثير مثل هذة السياسات في الواقع الفعلي إذا لم نحدد جهودنا بتحليل أمين عما يحدث في التعليم بصفة عامة الأن وقد بنى هذا الإثبات على أساس أن العملية التعليمية بالمؤسسات التعليمية لا تقف بمفردها فهي تتصل بصفة عامة بإتجاه سياسات التعليم ومن ثم يجب التركيز على السياق الأكبر وربطه باتجاهات إصلاح التعليم(Michael W.Apple,2001,pp182-196)) لذلك فالسؤال الذي يطرح نفسه الأن هو هل حصول بعض الكليات في مصر على شهادة الاعتماد وإعلان استيفائها لعدد من المعايير يضمن جودة أدائها ويساعدها على الاندماج في عصر اقتصاد المعرفة؟ خاصة وأن هناك العديد من الدراسات التي

تناولت عصر اقتصاد المعرفة ودور التعليم في الإعداد له، وتباينت نتائجها حول مدى استعداد النظم التعليمية للإندماج في هذا العصر

فهناك دراسات تناولت العلاقة بين الاقتصاد والمعرفة كدراسة"(عبد الحكيم بن سالم، مجدوب بحوصي ، ٢٠١٨)والتي توصلت إلى أن الولوج إلى اقتصاد المعرفة يتطلب من المجتمع توفير مجموعة مختلفه من عوامل الاندماج فيه وأن التعليم هو الأساس الأول الذي يعمل على تعزيز قدرات المجتمع ويضمن عملية إرساء عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة ، لذا يجب تأسيس نظام تعلّم معرفي يعتمد التقنيات الحديثة كوسيلة فاعلة لتحصيل و حفظ ونقل المعرفة بأشكالها المختلفة، و كل هذا يتم ضمن رؤية مستقبلية واعية و دعم غير محدود من القيادة العليا

ودراسة النز ويبر(Alans Weber, 2011)والتي أكد الباحث فيهاعلى أهمية مفهوم المعرفة كمصطلح اقتصادي.وأكدت تجربة الباحث بمشروع تعليمي مرتبط باقتصاد المعرفة في دولة قطر– الخليج العربي على إسهام الطبيعة الحالية والتخطيط المستقبلي للتعليم في اقتصادات المعرفة في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا والخليج العربي(إيجابا وسلبا)

ودراسة مشيلا، بيترز، ويتر هيومز (Michaela, Peters, Waiter Humes, 2003) والتي أكدت أن المعرفة تعد نوعا من الأصول الاقتصادية القومية للدول التي ترفع من كفاءتها التنافسية(وذلك عن طريق زيادة انتاجيتها من خلال البحث العلمي)كما أكدت الدراسة على أهمية التفريق بين المعرفة والمعلومات من حيث طريقة الوصول إلى كل منهما ، واضعين في الإعتبار السرعة المتذايدة في إنتاج المعرفة (مقارنة بالمعلومات) ، وأكدوا على أنه في ظل اقتصادات المعرفة لابد وأن نولي أهتماما أكثر بحقوق الملكية الفكرية لتذداد الثقة بين كل المشتغلين بإنتاج المعرفة .

وهناك دراسات تناولت العلاقة بين التعلم العالي واقتصاد المعرفة، كدراسة(امل حسين عبدالقادرعلى، ٢٠١٦) والتي اكدت على أن الجامعة مطالبة بتقديم كل العون لذوي الأفكار المبدعة من داخل

الجامعة وخارجها بحكم أنها بيت الخبرة داخل المجتمع وان فكرة حاضنات المعرفة تحتاج الى الدعم المادي والمعني من المجتمع المحلي.

ودراسة سابينا بونلاجيك وأدل كورتنك (Sabina Ponlagic and Adil Kurtinc, 2016) والتي توصلت إلى أن رسالة الجامعات في العصر الحديث يجب أن تمششد الطلاب بالمعرفة والمهارات المطلوبة في عالم الأعمال، وأن القوى العاملة التي تلقت تعليما جيدا أكسبها كفاءات ومهارات ومعارف ذات قيمة دائما ما يكون لها السبق في مجال اقتصاد المعرفة ، حيث أن التغيرات في بيئة العمل دائما ما كانت تتطلب عمال ذووا مهارات ومعارف معينه تتطلبها أسواق العمل وهذا ما تؤكد عليه مناهج اقتصاديات المعرفة

ودراسة جيم شانجيرز (Game Changers, 2012) والتي تؤكد على أنه منذ أن وضع Drucker مفهوم اقتصاد المعرفة ولا تزال الأدلة تثبت صحة رؤياه ويؤكد الباحث على أن التعليم الجامعي يتسم بصفة "الحقيقية" "real" فقط عندما يؤدي إلى معارف ومهارات دائما ما يمتلكها الأفراد الموهوبين الذين يتمتعون بفرص غير عادية لتنمية مواهبهم.

ودراسة سيمون مارجنسون (Simon Marginson, 2010) والتي حاولت التعرف على دور التعليم العالي في اقتصادات المعرفة العالمية ، وتناولت الدراسة توجهات وانماط حراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، النشر العلمي في الدول المختلفة، وانتقال السياسات عبر حدود تلك الدول ، وخلصت الدراسة إلى أن البعد العالمي للتعليم العالي والبحث العلمي يمثل نطاقا نسبيا يؤثر في الأبعاد المحلية ويتأثر بها، فطبيعة وتوزيع الأبحاث تعد أكثر العوامل تأثيرا في تشكيل بيئة التعليم العالي في كل أنحاء العالم مستدلا بالولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على البحث العلمي

وهناك دراسات تناولت التحديات التي تواجه الجامعات في عصر اقتصاد المعرفة وآليات التغلب عليها كدراسة(أريج محمد عامر فوزي العويني، ٢٠١٦) والتي أكدت على ضرورة تمكين الموارد

البشريه للتحول من استهلاك المعرفة إلى توليد المعرفة وابتكارها وكذلك توفير أنظمة تعليمية مستحدثه باستخدام البيئة الافتراضيه وذلك من خلال الاستراتيجية المقترحة التي تم تقديمها

ودراسة(مريم عبدالرحمن عبد العال، ٢٠١٦)والتي توصلت إلى وجود درجة وعي متدينة لدى طلاب الجامعة خاصة بمفهوم الاقتصاد المعرفي، ووجود صعوبات وتحديات تواجه الطالب الجامعي من ضمنها الفجوة بين التخصصات الممنوحة واحتياجات سوق العمل، كذلك الفجوة بين النظرية والتطبيق (أغفال الجانب العملي التطبيقي للعديد التخصصات)

ودراسة عزه جلال مصطفى ناصر (Azza Galal Moustafa Nasr, 2012) والتي توصلت إلى أن الجامعات تواجه العديد من التحديات والتى تجعلها عاجزة عن ممارسة مهامها الموكلة للتكيف مع عصر اقتاد المعرفة فهي تواجه درجة عالية من التنافسية فى ظل بزوغ الاقتصاديات المعتمدة على المعرفه، حيث تحتاج هذه الاقتصاديات إلى عمالة على درجة عالية من العلم والمعرفه لكونها الركيزة الأساسية التى تشكل التقدم الاقتصادي ، والتى يجب أن تقوم الجامعات بدور كبير فى إعدادها وتهيئتها.

ودراسة "محمد سيد ابو السعود جمعة، ٢٠٠٩" والتي توصلت إلى أن منظومة التعليم في أغلب الدول العربية تتسم بعدم الكفاءة والفاعلية وكذلك منظومتي البحث العلمي والتقني لندرة الموارد المخصص وضعف البنية التحتية ومن ثم ضرورة بناء منظومة متكاملة وفعالة للتعليم كمطلب اساسي في دعم وبناء منظومة اكتساب المعرفة.

وباستقراء الدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

-تنوع تناول الدراسات السابقة لمعطيات عصر اقتصاد المعرفة من علاقة الاقتصاد بالمعرفة وعلاقة التعليم العالي اقتصاد المعرفة وأيضا التحديات التي تواجه التعليم العالي في عصر اقتصاد المعرفة وسبل التغلب عليها.

- إن المعرفة تعد نوعا من الأصول الاقتصادية القومية للدول التي ترفع من كفاءتها التنافسية عن طريق زيادة إنتاجها من خلال البحث العلمي وأن التعليم العالي بمقدوره أن يسهم في التنافسية الاقتصادية المتذايدة في العصر الحديث وقد اسهم في نمو أوربا لتصبح أكثر اقتصادات المعرفة تنافسية ولعبت نظم التعليم دورا محوريا في هذا الصدد ، خاصة فيما يتعلق بخلق ونقل المعارف الجديدة.
- أنه في ظل اقتصاد المعرفة لابد من إعطاء حقوق الملكيه الفكرية اتماما أكبر لتزداد الثقة بين المنشغلين بإنتاج المعرفة.
- تشير نتائج الدراسات السابقة إلى تدني مستوى البرامج التعليمية المقدمة بالجامعات وتخلفها عن مسايرة تغيرات سوق العمل وفقر البنية التحية المؤهلة للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة
- تتفق معظم الدراسات السابقة حول ضرورة النهوض بمنظومة التعليم قبل الجامعي والتعلم الجامعي للمساهمة في بناء اقتصاد المعرفة وتحقيق متطلبات هذا العصر

مشكلة البحث :

يمكن القول بأننا نعيش في عصر أصبحت فيه المعرفة دالة للثروة ومصدرا اساسيا للنمو الاقتصادي ، فقد أصبح تطور وتنمية المجتمعات المعاصرة وريادتها يتأثر بدرجة كبيرة بامتلاكها لمصادر المعرفة وقدرتها على انتاجها بعدما تأكد عدم جدوى امتلاك الموارد المادية لوحدها. ويعدّ التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة من أهم ركائز اقتصاد المعرفة، حيث تسهم مؤسسات التعليم العالي بدور أساسي في تعظيم القدرة المعرفية للمجتمع بحثا واستخداما وتطبيقا من خلال ممارسة وظائفها من تدريس (نشر المعرفة)، وبحث علمي (إنتاج المعرفة)، وخدمة المجتمع (تطبيق المعرفة)؛ إلا أنّ نجاح هذه المؤسسات، في إعداد رأس المال البشري المؤهل للإنتاج،

وتطوير القدرات الابداعية له، والرفع من مستوى تأهيله لتلبية مختلف حاجات المجتمع من التنمية المستدامة، في جميع المجالات الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، يتطلب منها ضرورة الاهتمام بقضية ضمان جودة التعليم العالي، خاصة وأن النجاح في تطبيقها مفهوما وممارسة يشكل اللبنة الأساسية لتطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة والوصول نحو الاعتمادية العالمية

لذلك أصبحت جودة مؤسسات التعليم العالي من أهم عوامل تميز الدول فيما يخص اقتصاد المعرفة ولذلك إزداد عدد الجامعات والكليات الحاصلة على شهادات الاعتماد في الدول المتقدمة مما اتاح لها سرعة الإندماج في عصر اقتصاد المعرفة ، كما بدأت بعض الجامعات والكليات في مصر في السنوات الاخيرة تحصل أيضا على شهادات الاعتماد إلا أن الدراسات السابقة أوضحت أن التعليم العالي في البلدان العربية ومنها مصر مازالت تواجه تحديات وصعوبات كبيرة ، لهذا كانت محاولة تقييم واقع تحقيق الكليات المعتمدة لمقومات الاندامج في عصر أقتصاد المعرفة ضرورة ملحة لصالح الدولة واستمرار بقائها واندماجها في ذلك العصر، ومن ثم تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة الاجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أى مدى تحقق الكليات المعتمدة بمصر مقومات الإندماج في عصر اقتصاد المعرفة ؟

ولمناقشة هذة المشكلة يحاول البحث الحالي الإجابة عن الإسئلة التالية :

١-ما الاقتصاد المعرفي ومحاوره وخصائصه ومقوماته؟

٢- ما مفهوم جودة التعليم العالي وركائزها؟

٣-ما أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي المصري وتحول دون اندامجه في عصر أقتصاد المعرفة؟

٤- ما مدى إسهام نظام الاعتماد الحالي في مساعدة الكليات المعتمدة للتغلب على معوقات الاندماج في عصر اقتصاد المعرفة وتحقيق متطلباته؟

٥- ما التوصيات المقترحة لعلاج أوجه القصور في منظومة التعليم العالي للوفاء بمتطلبات عصر اقتصاد المعرفة ؟

أهمية البحث :

١.**الأهمية النظرية :** تستمد هذه الدراسة أهميتها من أنها تتناول بالتحليل والتفسير واحداً من أهم الموضوعات الجديدة التي تشغل دول العالم، كما تشغل بال الباحثين والمهتمين، مثلما تشغل المسؤولين في نظم التعليم، والجامعات، ومراكز البحث العلمي، ألا وهو اقتصاد المعرفة وعلاقته الوثيقة بتطوير التعليم وخاصة الجامعات لبناء اقتصاد المعرفة، وذلك بتقديم حقائق ومعلومات عن طبيعة اقتصاد المعرفة ومتطلبات بناءه

٢. الأهمية التطبيقية :

- مساعدة القائمين على التعليم العالي في التعرف على واقع تحقيق الكليات المعتمدة لمقومات الإندماج في عصر اقتصاد المعرفة وأهم المعوقات.

- طرح بعض التوصيات لتطوير منظومة التعليم العالي في مصر لزيادة قدرته على دخول عصر اقتصاد المعرفة والمنافسة في الأسواق العالمية بعيدا عن مظلات الحماية والمنح والدعم.

- مساعدة القائمين على نظام الإعتماد وتطبيقه في تطوير هذا النظام وفلسفته وأهدافه في ضوء مستجدات العصر وتحدياته بما يحقق التنمية الشاملة المنشودة.

- لقد أصبح الاهتمام باقتصاديات المعرفة والتعليم ضرورة ملحة لترشيد الإنفاق بهدف تحقيق مردود وعائد اجتماعي وتنموي يمكن أن يسهم بالنهوض باقتصاديات الدولة .

أهداف البحث:

يسعى البحث الحالى إلى تحقيق الأهداف التالية:

١.تحليل وتفسير طبيعة اقتصاد المعرفة، أهميته وفوائده، ومقومات بنائه.

٢.رصد التحديات التي يلقيها اقتصاد المعرفة على النظم التعليمية،

٣.التعرف على ما تتطلبه منظومة التعليم العالي من تغيرات للاندماج في عصر اقتصاد المعرفة

٤.رصد مدى تحقيق الكليات المعتمدة لمتطلبات الإندماج في عصر اقتصاد المعرفة

٥.رصد العوائق والمشكلات التي تحول إندماج الكليات في عصر اقتصاد المعرفة .

٦.تقديم رؤي وأفكار تمكن الكليات من الاستجابة لتحديات ومخاطر اقتصاد المعرفة .

٧.تقديم رؤى وأفكار تساعد القائمين على نظام الاعتماد في مصر من تطوير فلسفته وأهدافه وآلياته لتحقيق متطلبات التنمية في ضوء متغيرات العصر وتحدياته

منهجية البحث:

فرضت طبيعة الدراسة الحالية وأهدافها استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك لجمع معلومات وحقائق، أفكار ورؤى من خلال أدبيات الفكر التربوي المرتبط باقتصاديات المعرفة ومنظومة بنائه، وما يتطلبه ذلك من استنتاج الحقائق واستخلاص التعميمات والدلالات.

أدوات البحث :

تقتصر الدراسة على استخدام الإستبانة كأداة للدراسة توجه إلى أعضاء هيئة التدريس ببعض الكليات المعتمدة بمصر.

حدود الدراسة

حدود موضوعية: يقتصر البحث الحالي على التعرف على مدى تحقيق الكليات المعتمدة لمتطلبات الإندماج في عصر اقتصاد المعرفة على اعتبار أن الكليات التي حصلت على شهادات الاعتماد قد حققت معايير الجودة في جميع عناصر المنظومة التعليمية سواء ما يتعلق بالقدرة المؤسسية أو الفاعلية التعليمية بما يضمن توكيد الثقة في جودة مخرجاتها التعليمية.

حدود بشرية: يقتصر البحث الحالي على استطلاع آراء عينة من هيئة أعضاء التدريس ببعض الكليات المعتمدة حول مدى تحقيق تلك الكليات لمتطلبات الاندماج في عصر اقتصاد المعرفة

الإطار النظري للبحث

مفهوم اقتصاد المعرفة

تستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفة لإقتصاد المعرفة قد تتداخل أحيانا ومن أكثر هذة المصطلحات شيوعا مصطلحي مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة وكل منهما جزء من الأخر ، فلا اقتصاد بدون مجتمع ولا مجتمع بدون اقتصاد، وفيما يلي بيان ذلك

أ-**مجتمع المعرفة** :يطلق وصف مجتمع المعرفة بشكل عام على الطور الراهن من مراحل تطور المجتمع الدولي ويقصد به أنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا بنشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي : الاقتصاد، والمجتمع المدني ، والسياسي، والحياة الخاصة وصولا لترقية الحالة الإنسانية بإطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية(تقرير التنمية الانسانية ،٢٠٠٣ ص ٣٩)

في حين عرفه أخرون على أنه مجتمع تشترك شريحة كبيرة منه في إنتاج المعرفة وإعادة إنتاجها ومن ثم تداول لخلق مساحة عامة أو شبه عامة وفيه يتم تفعيل تكاليف تصنيف ونشر المعرفة إلى الحد الأدني باستخدام تقنيات المعلومات والإتصالات(ديفيد، بول أ. وفواري ، ٢٠٠٢)

ويقوم مجتمع المعرفة على خمسة اركان أساسية هي:

- إطلاق حرية الرأي والتعبير دعما للديمقراطية
- النشر الكامل للتعليم الجيد، مع إعطاء عناية خاصة لطرفي الإتصال والتعليم المستمر مدى الحياة
- توطين العلم وبناء القدرات الذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية

- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاقتصادية والاجتماعية العربية
- تأسيس نموذج معرفي عام، أصيل ومنفتح ومستنير ذو خصوصية (محسن أحمد الخضيري، ٢٠٠١ ، ص٥)

ب- عصر اقتصاد المعرفة : أن أول من قدم مفهوم اقتصاد المعرفة هو دركر (Drucker 1998a,b) ليؤكد على ارتباط المعرفة والتكنولوجيا بالنمو والتنمية الاقتصادية وقدم نموذج ينص على أن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد يعتمد بشكل مباشر على إنتاج وتوزيع واستغلال المعرفة والمعلومات كموقومات اساسية للنمو وخلق الثروات والتوظيف سابينا بونلاجيك وأدل كورتنك (ص. ٩٢) (Sabin Ponlagic and Adil Kurtic, p92)

ويعرف بأنه ذلك الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة (سواء ما يعرف بالمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها أو المعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم) مصدرا رئيسيا لثروة المجتمع ورفاهيته(محمد دياب ، ٢٠٠٤، ص١)

ويعرف أيضا بأنه الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة أو المشاركة فيها، واستخدامها ، وتوظيفها ، وابتكارها ، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي، لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي، وتنظيمه ليصبح اكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة ، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي (عبد الحكيم بن سالم، مجدوب بحوصي ، ٢٠١٨، ص١٣٤)-

ويعرف"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" اقتصاد المعرفه بأنه نشر المعرفه وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة ، والحياه الخاصة وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطرار (أم هاني بوخاري، ،٢٠١٨،ص٢٢٨)

ومن التعريفات السابقة يمكن القول بأن اقتصاد المعرفة يعتمد على إنتاج المعرفة من خلال الابتكار، و صناعة المعرفة ونشرها من خلال الاعتماد على التدريب، التعليم، والبحث والتطوير والتي يعد رأس المال البشري هو العنصر الفاعل بها والمحرك لها.

ويمكن للبحث الحالى تبني التعريف الذي يري أن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد القائم على الاستثمار في رأس المال البشري لتطوير منظومة التعليم والبحث العلمي في ظل بيئة تقنية معلوماتية تدعم اكتساب وإنتاج ونشر وتوظيف المعرفة في جميع مجالات النشاط الإنساني وتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشمولي والتكاملي لتحقيق النهضة الشاملة في جميع مجالات الحياة، ومن التعريفات السابقة يتضح أن اقتصاد المعرفة يشتمل على العديد من المحاور التي يقوم عليها فما هي تلك المحاور.

محاور اقتصاد المعرفة :تتمثل محاور اقتصاد المعرفة فيما يلي :

١- **مجتمع متعلم :** وهذا يتطلب مستوى تعليمي يدعم التأهيل والتعليم المستمر ، ودمج تقنية المعلومات والاتصالات والمهارات الابداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياه ، وإقامة المراكز والمعاهد المؤهلة للنهوض بمستوى الكوادر الموجودة وزيادة الخبرة لدى الطلاب الخريجين من أجل ضمان جيل من العاملين من ذوي الخبرات العالمية التي تنهض بالاقتصاد في ظل التغيرات التكنولوجيه المتلاحقه

٢- **عمال وصناع المعرفة** : لديهم القدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة بكل تفاصيلها أي الربط بين البنية المجتمعية الداعمة والمجتمع المتعلم للحصول على أفضل نتيجة ممكنة من العمال المهرة من ذوي الإمكانات والقدرات الهائلة

٣- **البنية التحتية** : المبنية على تقنية المعلومات والاتصالات لتسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية

٤- **منظومة البحث العلمي والابتكار** : هذة المنظومة التي ترقي بالاقتصاد من خلال ما تقدمه من معطيات علمية تحتل دور الريادة في رفع المستوى الاقتصادي والمعرفي في آن واحد لمنظمات الأعمال (فوزيه قديد ،٢٠١٦،ص٢٥٥) ونظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية

٥- **الأنظمة والسياسات** : أنظمة تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو (عبد القادر بن عبد الله الفنتوخ، ١٤٣٥، ص١٢)

يتضح مما سبق أهمية النظام التعليمي كمحور أساسي ورئيسي في بناء عصر اقتصاد المعرفة فلا مجال لدخول عصر اقتصاد المعرفة بدون نظام تعليمي قادر على دمج تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في العملية التعليمية مما ينمي المهارات الإبداعية لدى الطلاب والباحثين ويؤهلهم للتعلم الذاتي مدى الحياه مع ضرورة توفير بنية تحتية تقنية قادرة على تحقيق أهداف النظام التعليمي في ظل نظم وسياسات قادرة على التوجيه السليم لهذة النظم لتحقيق خصائص ومتطلبات الإندماج في هذا العصر وهذا ما يدفعنا إلى محاولة التعرف على خصائص هذا العصر، فما هي تلك الخصائص؟

خصائص عصر اقتصاد المعرفة : تتمثل خصائص هذا العصر فيما يلي:

- تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفاعلية

- المرونه والقدرة العالية على التطويع والتكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية المتسارعة(إلياس حناش ، ٢٠١٧، ص ١٢٩)

- الاعتماد على التعليم والتدريب وإعادة التأهيل باستمرار بما يضمن للعاملين مستويات عالية من التدريب ومواكبة التطورات التي تحدث في مجالات المعرفة

- إعلاء قيمة العمل الجماعي المخطط كنتيجة للطبيعة التشاركيّة للمعرفة والخاصّة الديناميكيّة للمعلومة تدفعان بقوّة باتجاه البحث الدائم عن أشكالٍ جديدة للتعاون والتنسيق بين الأطراف الفاعلة في اقتصاد المعرفة.(راضي خازم ، د.ت، ص٦)

- طغيان الطابع الاوتوماتيكي على وسائل وأدوات الإنتاج بدلا من اليد العاملة وانتهاء ظاهرة التوظيف مدى الحياه (فريد النجار ، ٢٠٠٤، ص٣٠٠-٣٠٢)

- تحول اقتصاد المعرفة من سوق الطلب الذي ينشئ العرض إلى سوق العرض الذي ينشئ الطلب

- يتصف اقتصاد المعرفة بأسواق عمالة بلا حدود؛ نتيجة لحدوث تحول نوعي في سوق العمل، أساسه الميل المتزايد للطلب على المهارات التقنية الاختصاصية، والقدرات العلمية والإبداعية المتميزة التي تحقق دخولاً عالية و انخفاض الطلب على العمالة غير المتعلمة، والعديد من المهن والكوادر في قطاعات اقتصادية عديدة؛ ما يدفع العمالة إلى التحرك السريع عبر الحدود إلى أسواق عديدة في العالم، بالاستفادة مما توفره الشبكات الإلكترونية من معلومات، وما يؤديه ذلك من هجرة العقول.

- تغير خصائص القوى العاملة في اقتصاد المعرفة المتمثلة في تمتع القوى العاملة بمهارات وقدرات متميزة منها: القدرة على الوصول على المعرفة وتحويلها إلى معلومات قابلة للاستخدام، وإتقان

التعامل مع تقنية المعلومات، وامتلاك مهارات إضافية لأداء المهام، والقدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة، والقدرة على التعاون والعمل ضمن الفريق، وما يتطلبه ذلك من مهارات الاتصال اللفظية والكتابية، وإتقان أكثر من لغة

– الشفافية في تداول المعلومات وسرعة اتخاذ القرار (محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص٤٨)

– الابتكار فهو نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفه المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية(رميدي عبدالوهاب٢٠٠٨،ص ٥٣)

– أصبحت المعارف والمعلومات مقوما اجتماعيا قائما بذاته ، وعنصرا فاعلا بالغ التأثير في حياه الأفراد والمجتمعات ، وأصبح تغييرها يحطم معه أدوارا اجتماعية مستقرة وينشئ أخري مستحدثة (شبل بدران ، ٢٠٠٥، ص٦١-٦٤)

– إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة في كافة مجالات الحياة(مهند عباس مختار،وآدم احمد موسى، مرجع سابق، ص٤٧)

– اعتماد معايير جديدة لقياس قوة المجتمعات حيث أصبح مصدر القوة الحقيقي لأي مجتمع هو المعرفة في يد الكثرة وليس الأموال في يد القلة ومدى الوفرة والتقدم والحداثة فيما يمتلكه المجتمع من معلومات قابلة للتطبيق والتوظيف

– احتلال التكنولوجيا مكان الايديولوجيا في صناعة شكل النظام العالمي الجديد وتحديد شكل العلاقات الدولية في هذا النظام في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية (عبد الرحمن عبد السلام جامل، محمد عبد الرازق ابراهيم ويح،٢٠٠٦، ص٧-١٠)

ومن خلال ما سبق من خصائص اقتصاد المعرفة يمكن القول بأن المعرفة هي المصدر الرئيسي للإنتاج في ظل اقتصاد المعرفة، وأن قوة المجتمعات تتحقق من خلال إنتاج ونشر وتطبيق المعرفة، وأن اقتصاد المعرفة يعتمدعلى الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم والبحث العلمي لأنهما الدعامة الرئيسية لتحقيق التقدم ، مع ضرورة وجود بنية تحتية وتكنولوجية متطورة، وأن المفكروين والمبدعوين والباحثوين هم عمال اقتصاد المعرفة حيث أصبح الاعتماد على العمل العقلي كمحرك للإنتاج حيث يرتبط اقتصاد المعرفة بمستوى عال من المهارات والكفايات في عمال المعرفة.

وعليه فأن خصائص عصر اقتصاد المعرفة تفرض على النظم التعليمية معايير ومؤشرات جديدة وعلى النظم التعليمية الأخذ بها للحاق بهذا العصر فلم تعد النظم التعليمية التقليدية قادرة على اللحاق بهذا العصر إذا ما استمرت في الأخذ بطرقها البالية ونظمها العتيقة وسياساتها الجامدة ومن ثم ضرورة تغييرها لتحقيق تلك الخصائص والأخذ بمؤشرات الإنضمام لهذا العصر ، وهذا ما يقودنا إلى محاولة التعرف على مؤشرات الإندماج في هذا العصر ، فما هي تلك المؤشرات

***مؤشرات اقتصاد المعرفة** :هناك عدد من مؤشرات انضمام الدول ضمن هذا الاقتصاد الجديد تتمثل فيما يلي:

أ- مؤشر البحث والتطوير:تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، حيث يتم استخدام مؤشرين أساسيين هما : النفقات المخصصة للأبحاث والتطوير وفريق العمل المستخدم لأعمال الأبحاث والتطوير

ب-مؤشر التعليم والتدريب: أن استفادة بلد ما من اقتصاد المعرفة تعتمد على مدى السرعه التي يمكن من خلالها أن يتحول إلى اقتصاد تعليمي، حيث يكون الفرد قادرا على إنتاج الثروة حسب قدرته على التعلم والمشاركة في الإبداع ، ويحظى التعليم في اقتصاد المعرفه بدور هام وأساسي

باعتباره النطاق الذي تبنى فيه الطاقات البشرية التي تحتاجها صناعات اقتصاد المعرفة(الياس حناش ، مرجع سابق،ص ١٢٩)، وتعد الحاجة إلى خيال الإنسان وابتكاره وخبرته السبب الرئيس لزيادة أهمية قيمة الإنسان في ظل اقتصاد المعرفة(هشام بن عبدالله العباس ،٢٠٠٦ ، ص١) ولمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان على قدر كبير من الأهمية وهي البيانات المتعلقة بالتعليم و التدريب. والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهن العمال.

وتسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات أو (الرأسمال البشري) المتكسبة خلال العملية الرسمية للتعليم، وتسمح هذه المؤشرات أيضا بتقييم المخزون من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وبالتالي زيادة الإنتاجية، (فريد بلقوم ، ٢٠١٢، ص١٦٢)

ج- **مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** يعد مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدر كبير من الأهمية خاصة مع تزامن الوقائع، حيث التقى الاقتصاد القائم على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة وهذا ما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة (فوزيه قديد ،مرجع سابق،ص٢٥٦)

د- **مؤشر البنية الأساسية للحواسيب:** ويدخل ضمن هذا المؤشر كل العمليات ذات العلاقة بالحواسيب خاصة إذا ما تعلق الأمر بعدد أجهزة الحاسوب في كل ألف نسمة من السكان ومستخدمي الشبكة العنكبوتية (مراد علة، مرجع سابق ، ص١٣-١٦)

ما سبق يؤكد أن هناك عدد من المؤشرات الجديدة الداله على اندماج الدول والنظم التعليمية في هذا العصر ولتحقيق هذة المؤشرات لابد من توافر عدد من المقومات الأساسية التي تساعد أي نظام تعليمي للإندماج في هذا العصر وتتمثل هذة المقومات فيما يلي

مقومات الاقتصاد المعرفي : هناك عدة مقومات يقوم عليها الاقتصاد المعرفي تتمثل فيما يلي:

– تعزيز فعالية السياق التنظيمي لإنتاج المعرفة بما يضمن قيام نسق للإبتكار يقوم على الإدارة الكفء لنقل التكنولوجيا واستيعابها وتنشيط إنتاج المعرفة المؤدي إلى توليد تكنولوجيا جديدة بما يحقق غايات الكفاءة الإنتاجية والتنمية البشرية في آن واحد

– إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة ،وإقامة مراكز البحث والتطوير ورفع مستوى الإنتاج للمنظمات ليتفق مع المواصفات العالمية، والربط بين الجامعات ومراكز الإبحاث والإرتقاء بالمستوى العلمي والبحثي للطلبه لتخريج أجيال ذات مهارات وقدرات قادرة على استيعاب التغيرات الحديثة في مجمل الاقتصاد(فوزيه قديد ،مرجع سابق،ص٢٥٥)

– الإدارة الالكترونية والتي تهدف للعمل على تقديم الخدمات لجميع العاملين في مكان وجودهم بالسرعة والكفاءة المطلوبة، .والعمل في هذا المحور يتم على عدة مراحل تشمل البنية الاساسية ثم البيئة التشريعية ثم البيئة التنظيمية لتطبيقات الاعمال الالكترونية وأخيرا العمل على التوعية بأهمية هذة الأعمال داخل النظام المؤسسي (محمد سيد أبو السعود جمعه، ٢٠٠٩ ، ص٧–٨)

– مجتمع متعلم ويتطلب ذلك الاستثمار الأمثل لتكنولوجيا التعليم والمعلومات للإرتقاء بنوعية التعليم وتوسيع إنتشاره وتدعيم التعليم والتأهيل والتدريب المستمر

– توافر البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل عملية نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكيفها مع الاحتياجات المحلية والعالمية وكذلك الكوادر المدربة ذات المستوى العالي في التأهيل والتي يعتبر وجودها بمثابة الدعامات القوية للاقتصاد

–تفعيل عملية البحث العلمي كمحرك للتنمية والتطوي(أسامه ماهرمحمد،٢٠٠٤،ص١٨٢–١٨٣)

وفي ضوء ما سبق من خصائص ومؤشرات ومقومات عصر اقتصاد المعرفة هناك سؤال يطرح نفسه وهو هل النظام التعليمي المصري بواقعه الحالي قادر على البقاء في ظل هذة التغيرات

والتحديات خاصة تحديات عصر اقتصاد المعرفة ؟ أم هو قادر على الاندماج في هذا العصر ؟ أم أن هناك تحديات تواجهه وعليه التغلب عليها ووضع الحلول المناسبة لمواجهته واللحاق به ؟هو ما يوضحه الجزء التالي

التحديات التي يلقيها اقتصاد المعرفة على النظام التربوي:

إن اقتصاد المعرفة بالخصائص السابق ذكرها يلقى على النظم التربوية وسياساتنا التعليمية – التي تم وضعها عندما كانت المعرفة ذات أهمية أقل في منظومة الحياة بشكل خاص – العديد من التحديات والمطالب منها ما هو ماثل للعيان وصارت تؤثر بقوة على تلك النظم التربوية، دون استجابة حقيقية لتلك التحدياتمعتا، ومنها لا يزال في طور التشكل، التي يتوقع أن تشتد قوة تأثيرها على النظم التربوية، لعل أبرزها:

- تزايد سرعة الانفجار المعرفي بمناهج ومفاهيم وأساليب عملية حديثة، وما يصاحب ذلك من نشأة فروع علمية عديدة من جهة، وقيام تخصصات بينية بين العديد من فروع العلم، أو ظهور نوع من التكامل بين مختلف العلوم من جهة أخرى، وتعدد صور تطبيقاتها في مختلف أوجه الحياة من جهة ثالثة مما يفرض على نظم التعليم سرعة متابعة الانفجار المعرفي ونشره، وإنتاج معرفة جديدة، وتنويع صور استخدامها، وتوفير القدرة الفكرية، والبنية التحتية لتوليد المعرفة والتقنية الجديدة.(حسين عبد المطلب الأسرج، ١٩٩٣، ص٢)

- إن تطور تقنيات التعليم والتعلم والاستخدام المكثف لنظم المعلومات وتقنية المعلومات الرقمية تحمل في طياتها إمكانات هائلة لتغيير ما يجري داخل الجامعات وتمنح كل العاملين في الحقل التربوي وعلى رأسهم الطلبة والاساتذة إمكانات واسعة للقيام بالعملية التعليمية التربوية وتحقيق ما يصبون إليه بكفاية عالية، مما يتطلب تغيير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية للاستفاد من هذا التطور

- تزايد الاتجاه في اقتصاد المعرفة نحو المعرفة التطبيقية الإجرائية التي تفيد في تطوير شؤون الحياة، وما يترتب على ذلك من ظهور التكامل بين المعرفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السياسية، فضلاً عن تلاشي الحدود الفاصلة بين الملكية العامة، والملكية الخاصة للمعرفة. كما أن سرعة تداولها مكن من استخدامها في أي مكان من العالم، ما يفرض على الدول تطوير شبكة معرفية بكفاءات علمية وقدرات بحثية ومهارات تقنية من خلال منظومة المعرفة، لمتابعة نمو المعرفة والاستفادة من مميزاتها الجديدة. (احمد على الحاج محمد ، د.ت ، ص ٢٤-٢٥)

- التوجه الحالي نحو شبكات اتصالات النطاق العريض ذات السعة العالية ، مما سيؤدي إلى تطبيقات متقدمة في مجالات التعليم والتدريب يذيد من اتساع فجوة التعليم ، وذلك نظرا إلى أنه سيوفر لمتعلمي الدول المتقدمة وسائل فعالة ثنائية الاتجاه تتيح التفاعل الإيجابي والدينامي مع مصادر التعلم المختلفة ، من أبرزها التليفزيون التفاعلي ، ونظم التعلم الخائلية في حين يظل متعلموا الدول النامية أسرى نظم التعليم السلبية الوحيدة الاتجاه

- التوسع في استخدام وسائل التواصل العلمي الرقمي من قبيل التليفزيون الرقمي ، الراديو الرقمي، المكتبة الرقمية ، والمتاحف الرقمية ، ونظرا لطابعها الرقمي العام ، فإن ذلك سيؤدي إلى سقوط الحواجز بينها ، مما سيضاعف في الدول المتقدمة من معدلات تدفق المعلومات ، وحشد مواردها في خدمة التعليم والتعلم، ويذيد الهوه الفاصلة بينها وبين الدول النامية

- الانفجار المعرفي مما سيؤدي بجانب تضخم المادة التعليمية إلى ما يمكن أن نطلق عليه انفجار المنهجيات ، من حيث التعدد الهائل في أساليب تقديم المادة بدرجة يصعب على كثير من مؤسسات التعليم في البلدان النامية من ملاحقتها مع عدم توافر الخبرات الفنية لتطوير المحتوي التعليمي لتلبية المطالب المحلية التي تحتاج إلى إبداع مختلف يقوم على الإبتكار الاجتماعي بقدر

اعتماده على الابتكار التكنولوجى ، مما سيؤدي إلى ظهور فجوة على مستوى المحتوى التعليمي (صليحة رقاد،٢٠١٤ ، ص١٧٧)

- ازدياد معدلات البطالة بين الخريجين الحاصلين على مؤهلات علمية دون امتلاك المهارات اللازمة لاحتياجات سوق العمل (accountability).(مايسة فاضل ابو مسلم أحمد ، ٢٠٠٩، ص ٩، ١٠) حيث تغيرت متطلبات سوق العمل فاندثرت مهن وتخصصات تقليدية وظهرت مهن وتخصصات لم تكن موجودة من قبل، وتزايد الطلب على المؤهلات القادرة على التعامل مع تكنولوجيا العصر. ومن ناحية أخرى، أدّت هذه التغيرات إلى عدم قدرة الخريجين بمهاراتم الحالية على التكيّف مع متطلبات سوق العمل، مما يفرض على مؤسسات التعليم العالي ضرورة الاهتمام بضمان جودة خرجيها وقدرتم على مواكبة الجديد في مجال التخصص والتغيرات التي تطرأ في سوق العمل، وكذا البحث عن نماذج وصيغ تعليمية تكسب الطالب المعارف والمهارات والخبرات التي تضمن تحقق المعايير العالمية المرتبطة بالإنتاجية والجودة والتميز في أداء العمل المطلوب. (مراد علة ، د٠ت، ص٢٧)

تلك هي أبرز التحديات التي يلقيها اقتصاد المعرفة على النظم التربوية بحيث إذا تهاونت الدولة في مواجهة هذه التحديات، ولم تتعرف على طبيعتها وحجم تأثيرها، ولم تعد العدة لمواجهتها بفكر وأسلوب جديدين؛ فلن تتمكن من صنع مستقبلها، لإن اقتصاد المعرفة، سيفرض واقع تربوي بنظم تعليمية ليس من صنع هذا البلد، يصعب إصلاحها وتلافي آثارها، إلا بجهود وتكاليف يصعب توافرها حالياً ومستقبلاً، والأكثر من ذلك أنها ستفرض واقعاً اقتصادياً وثقافياً وسياسياً غريبا، وهذا ماً تقصده العولمة ويحقق أهدافها

وفي ضوء ما سبق فعلى النظام التعليمي المصري سرعة مراجعة سياساته وفلسفته وأهدافه لمواجهة هذة التحديات والاستفادة من مميزاته خاصة الجامعات المصرية حتى لا تجد نفسها أسيرة لنظم تعليمية غربية يفقد طلابها في ظلها الهويه الاسلامية والقومية العربية أو تجد نفسها متخلفة عن

ركب الحضارة وتصبح وظيفتها أشبه بمصانع للبطالة وما يترتب على ذلك من أثار وسلبيات اجتماعية واقتصادية وسياسية ولذلك فعلى نظام التعليم الجامعي أن يحدد بوضوح ودقة وشفافية أهم معوقات اندماجه في هذا العصر ووضع الحلول القصيرة المدى والبعيدة للتغلب عليها للولوج لهذا العصر، وهذا ما يدفعنا إلى محاولة التعرف على معوقات اندماج النظام التعليمي المصري في عصر اقتصاد المعرفة

معوقات اندماج التعليم الجامعي في عصر اقتصاد المعرفة:

تتمثل أهم هذة المعوقات فيما يلي:

أولا: معوقات تعليمية وتكنولوجية

- عشوائية الرؤية في بناء المستقبل وهامشية وجزئية التجديد والإصلاح التربوي لإفتقاد الرؤية الاستراتيجية الشاملة،وضعف إتباع منهجية التفكير الاستراتيجي، والإعداد للمستقبل من خلال خطط وبرامج استراتيجية تقوم على دراسة الواقع وتحليل المتغيرات، واستشراف التطورات المستقبلية، والإستعداد للتعامل معها بإيجابية (سمير عبد الحميد القطب، ٢٠٠٩، ص٧)

- مازال التعليم في مصر يعاني العديد من المشكلات والتي أدت إلى ضعف كفاءته لضعف وتدني كفاءة مكوناته من مدخلات ومخرجات مما يؤكد أن التعليم في مصر مازال يعامل على أنه من الخدمات ولم ينظر اليه حتى الأن على أنه استثمار وأنه أساس التنمية الشاملة" البنك الدولي"(World Bank, 2008،)

- ضعف وتقادم الخطط والبرامج الدراسية وقلة مواكبتها للتطورات التي طرأت في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والمعلوماتية والتكنولوجية والإدارية؛ وضعف الشراكة مع قطاعات الإنتاج والخدمات. مما أدى إلى تراجع جودة ما يقدم من التعليم العالي ومستوي حداثته وإهمال المحاسبية المجتمعية لهذا التعليم ، وعدم توافق مخرجاته مع احتياجات المشاركة والتنمية

والتي لم تصل الي حد الكفاية اللازمة للانتقال النوعي الي محتوى ومضمون معرفي يدفع باتجاه انتاج المعرفة ونشرها. (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،٢٠٠٢،ص٣٢).

– محدودية عدد وضعف امكانات مراكز البحوث والجامعات وتدني مستوى ادائها الكمي والنوعي والتي ادت الى عجز واضح تبلور في شكل فجوة حقيقية بين الانتاج المعرفي بها مقارنة بمستواه في كثير من بلدان العالم الاخرى. فمخرجات البحث والتطوير دون المستوى المطلوب بكثير ويتصف بتدني مستوى ادائها.الكمى والنوعي

– تؤثر البيروقراطية السائدة في المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية وغياب الدعم المؤسسي لإنتاج المعرفة، وعدم توافر البيئة المواتية على البحث العلمي وتوجيهاته وتطويره. فالاهتمام الزائد بالمواقع الإدارية والابتعاد عن الانشطة الفاعلة والهادفة في المجال العلمي أدى إلي اضعاف التوجه العلمي، وفي الاعم تثبيط فاعلية العلماء والباحثين وبالتالي انخفاض انتاجهم العلمي مما يؤدي إلي مايعرف بهجرة العقول ومايترتب على هذة الخسارة الناتجة عن تكلفة إعداد هذة الخبرات المهاجرة إلى البلدان المتقدمة بل تغيب المساهمة المنتظرة لهذة الكفاءات في التنمية الوطنية وبخاصة في بناء منظومة المعرفة الوطنية فضلا عن غياب النشاط الابتكاري، ومحدودية الخبرة في مؤسسات البحث والتطوير في المجال الصناعي (مهند عباس مختار ،و آدم أحمد موسى ،٢٠١٧، ص٥٨،٥٧)

–قصور التعاون والتكامل العلمي بين الجامعات والكليات والأقسام داخل الجامعة وبين الجامعات وبعضها البعض والمؤسسات البحثية والجهات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية والانتاجية في مجال البحث العلمي والإفتقار إلى تخصصات جديدة غير نمطية (سمير عبد الحميد القطب، القاهرة مرجع سابق، ص٩٣–٩٧)

–زيادة الإنفاق العسكري على حساب التعليم والبحث العلمي وخطط التنمية (محمد يحيي حسن ، ٢٠٠٣،ص٢٠١٨)

-ضعف اهتمام صانعي القرارات بالبحث العلمي كأساس للتنمية أدى إلى ضعف الاستفادة محليا بنتائج البحوث المحلية والاعتماد على تجارب الدول الأخرى ، واستدعاء الخبراء الأجانب والاستغناء عن الخبرات المحلية الكثيرة المهاجرة (طارق أبو العطا عبد القادر محمود الالفي ،٢٠١٣،ص ٢٠٨-٢٠٩)

- لا تزال معظم شبكات الاتصالات في الجامعة بحاجة إلى تطوير حتى تتمكن من التعامل بكفاءة مع التكنولوجيا الرقمية الحديثة وغياب شبكة الانترنت عن أماكن كثيرة داخل الجامعات

- معرفة الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الجامعي باللغة الانجليزية لا تزال قاصرة علما بأنها تشكل تقريبا ٨٠% من الناتج الفكريي العالمي(مراد عله، مرجع سابق، ص١٥-١٦)

- قلة كفاية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وقلة وجود نظم متطورة لإعدادهم وتنميتهم وإمدادهم بمصادر المعلومات المتجددة وتقليل فرص الاحتكاك العالمي مع نظرائهم في الجامعات والمعاهد العليا المتقدمة(صليحة رقاد،مرجع سابق، ص١٧٧)

- قلة وعي القائمين على التعليم العالي بفلسفة الاقتصاد المعرفي ومتطلباته مما أدى إلى قلة توافر البرامج التعليمية الكفيلة بالتحول نحو اقتصاد المعرفة والإفتقار إلى تخصصات جديدة غير نمطية مع أهمال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في العملية الادارية والتعليمية داخل الجامعة وندرة التطوير والتحديث في طرق التدريس المستخدمه (على بن حسن يعن الله القرني، ٢٠٠٩ ، ص ٦٧-٦٨)

ثانيا : معوقات اجتماعية واقتصادية : تتمثل أهم هذة المعوقات فيما يلي:

- حرص القوى السياسية المحلية على إبقاء نظم التعليم الرسمية تحت سيطرتها ، فهى مازالت تريدها سلاحا أيديولوجيا لإحكام قبضتها على جماهير مواطنيها وجعلهم أكثر إنقيادا وإذعانا مما يحد كثيرا من قدرة هذة النظم على إحداث التغيير المطلوب

– السياق الاجتماعي في مصر غير موات للتعليم، وبيئة خصبة تترعرع فيها اللاعلمية، وغياب ثقافة التعليم وضعف مساهمة رأس المال البشري في عملية التنمية الاجتماعية

– عزوف بعض أفراد ومؤسسات المجتمع عن المشاركة في الموارد التعليمية وغياب التكامل بين مراحل التعليم المختلفة والتنسيق بين التعليم والإعلام والثقافة

– إرتفاع كلفة التعليم والتدريب مع التوسع في إستخدام تكنولوجيا المعلومات ، وارتفاع كلفة إنتاج محتوى تعليمي محلى عالي الجودة ليغطي نطاقا واسعا من فئات المتعلمين وبيئات التعلم المختلفة

– قلة الامكانات اللازمة للتحول نحو الإقتصاد المبني على المعرفة من حيث نقص الحواسيب، صعوبات الاتصال بالشبكة العنكبوتية ، إرتفاع تكاليف الاشتراك

– قلة توافر الميزانيات والاعتمادات المالية اللازمة والموارد الكافية لخطط البحث وإجراءاته كي يتمكن الباحثون من التواصل إلى أفضل الظروف الملائمة لاستيعاب التكنولوجيا وتوظيفها (على بن حسن يعن الله القرني، مرجع سابق ، ص٦٧–٦٨)

– قلة توافر البيئة العلمية التكنولوجية التي تتيح فرص التعلم غير النظامي من خلال العمل ، والتعليم اللانظامي من خلال الاحتكاك اليومي

– القطاع الخاص يجتذب العمالة الوافدة المدربة الجاهزة للعمل ويعزف عن الاستثمار البعيد المدى في تنمية العنصر البشري الوطني.

في ضوء ما سبق يتضح مدى ما يعانيه التعليم العالي من معوقات تحول دون اندماجه في عصر اقتصاد المعرفة سواء كانت معوقات تعليمية وتكنولوجية أو اجتماعية واقتصادية مما يلزم هذة النظم ضرورة التطوير وتحسين الجودة خاصة في وقت مضى كان ينظر للإنفاق على التعليم على أنه شكل من أشكال الاستهلاك ، لكن اليوم يعتبر استثمار في رأس المال البشري لأثره البالغ في التنمية الاقتصادية وعلى مؤسسات التعليم العالي السعي نحو التميز لضمان الجودة في خدماتها التعليمية

والبحثية خدمة المجتمع لتكون مخرجاتها متميزة ومتواءمة مع متطلبات السوق المحلي والدولي. وقادرة على المنافسه العالمية .

ومن ثم فإن ثقافة الجودة الشاملة في التعليم العالي وفلسفتها أصبحت الخيار الأمثل الأن للدخول في عصر أقتصاد المعرفة وتحقيق متطلباته والإندماج فيه ، فما المقصود بالجودة الشاملة في التعليم العالي وآليات التحقق منها؟

مفهوم الجودة : إن مفهوم الجودة كمفهوم جديد للإدارة ظهر فى اليابان خلال الأربعينيات من القرن العشرين على يد الاخصائى الأمريكى إدوارد ديمنج الذى لقب بأبي إدارة الجودة الشاملة فبعد أن أثبتت نظريته فى الإدارة ومبادئه نجاحها فى إعادة بناء الاقتصاد الياباني وجعل المنتجات اليابانية مطلوبة على المستوى العالمي انتقلت هذه النظرية إلى ميادين أخرى غير الصناعة ثم أخذت كثير من الدول بها لتطوير منظومات الأداء فى مؤسساتها المختلفة.(حسن حسين البيلاوى ، ٢٠٠٣ ، صـ ٥٩ .)

ولايوجد إجماع على تعريف واضح ومحدد للجودة ، على اعتبار أن الجودة تتصل باحتياجات ومطالب المستفيدين وتوقعاتهم التى تتميز بالتغيير الدائم فتعرف الجودة بأنها القدرة الدائمة على تقديم منتج أو خدمة تتناسب مع الاحتياجات التى يطلبها العميل من حيث السلامة والقوة والقابلية للاستخدام والقدرة على الاستمرارية فى الأداء(إميل فهمي حنا شنوده،٢٠٠٥،ص ١٢)

ويعرفها ج.م. جورنا (J. M. Juran)بأنها الوفاء بحاجات العميل حالياً ومستقبلاً.(أمانى قرني إبراهيم حسن ، ٢٠١٠ ، صـ ١٨).

ويعرفها المكتب القومى للتنمية الاقتصادية ببريطانيا NEDO بأنها الوفاء بمتطلبات السوق من حيث : التصميم والأداء الجيد وخدمات ما بعد البيع(فتحى درويش محمد ،٢٠٠٣، ص ٣٥)

ويعرفها المعهد الأمريكى للمعايير ANS بأنها جملة سمات وخصائص المنتج أو الخدمة التى تجعلها قادرة على الوفاء باحتياجات معينة.(ضياء الدين زاهر ، ٢٠٠٥، ص ١٥٧)

وتعرف بأنها إمكانية إشباع الحاجات الشرائية والاستخدامية بمستوى من التكاليف يقلل الخسائر ويزيد من القدرة على المنافسة .(سامح عبد اللطيف ابراهيم ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٩٠)

والجودة لا تحدث بالصدفة بل يجب أن يخطط لها ويشير هذا المفهوم إلى ثقافة جديدة فى التعامل بمعايير متفق عليها عالمياً وتسعى إلى الاستخدام الفعال للموارد البشرية ، بهدف تحقيق احتياجات التنمية الشاملة وأهداف المجتمع .(أحمد إبراهيم أحمد ٢٠٠٧ ، ص٦٨).

ولقد ظهر مفهوم الجودة الشاملة فى مجال التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٣ بإعلان روتالد بيروان بشمول الجودة قطاع التعليم إلى جانب الشركات وذلك على يد مالكوم والذى نادي بأن يعمل أفراد الإدارة والمعلمون جميعاً لتحقيق الجودة وان يتم التركيز على منع الطالب من الفشل بدلاً من دراسة الفشل بعد وقوعه.فما المقود بالجودة الشاملة في التعليم؟

مفهوم الجودة الشاملة في التعليم:الجودة الشاملة تعنى إيجابية النظام التعليمى بمعنى أنه اذا نظرنا إلى التعليم على انه استثمار قومى ، له مدخلاته ومخرجاته ، فإن جودته تعنى أن تكون هذه المخرجات متفقة مع أهداف النظام بشكل جيد من حيث احتياجات المجتمع بشكل عام فى تطوره ونموه واحتياجات الفرد باعتباره وحدة بناء هذا المجتمع (حافظ فرج أحمد ، ٢٠٠٣ ، ص ص ١٥١ : ١٥٥)

وتعرف إدارة الجودة الشاملة بأنها نظام إداري يضع رضا العميل على رأس قائمة الأولويات بدلا من التركيز على الارباح ذات الأمد القصير ، فهذا الاتجاه يحقق أرباحا على المدى الطويل أكثر ثباتا واستقرارا بالمقارنة مع المدى الزمنى القصير (خضير كاظم محمود، دار المسيرة ، ٢٠٠٧ ص٧١)

ولذا تعتبر الجودة الشاملة استراتيجية شاملة لإعادة البناء التعليمى وفق معايير ومستويات يقرها ويتفق عليها الجميع حين يشترك الجميع فى اشتقاقها ورسمها وتحقيقها من مؤسسات حكومية وهيئات وجماعات ورجال أعمال وأسواق العمل وذلك عن اقتناع كامل مهني وتقوم فلسفتها على العمل بروح الفريق وتستهدف التجديد والابتكار والفاعلية والتصميم على التغيير والقدرة على تلافى الشعارات(محمود كامل الناقة ، ٢٠٠٣ ص ١٠)

باستقراء التعريفات السابقة للجودة فى التعليم على وجه الخصوص يتضح الأتي :

- السعي لتحقيق الجودة هو المحرك والحافز للتطوير والتحسين المستمرين للسلع والخدمات .
- تؤدى النظرة التكاملية للمعاني المختلفة للجودة إلى رضا المستفيدين الحالى عن المنتج .
- تتغير مستويات الجودة المطلوبة باستمرار نظراً للتغيرات التكنولوجية والعملية كما ترتبط بتغير رغبات واحتياجات المستفيدين .
- الجودة سعى جماعي من قبل جميع العاملين ، فلا تتعلق بفرد ولكنها تتعلق بالجميع ، فكل فرد مسئول عن مستوى الجودة . كل فى مجال تخصصه ولا يمكن أن تبنى الجودة على جهد فردى
- إن العلاقة بين ضبط الجودة والاعتماد علاقة تكاملية تهدف إلى منع الأخطاء لإنتاج مخرجات تلائم متطلبات المستفيدين
- انه لكي تحصل أحدى الكليات على الاعتماد لابد أن تتوافر فيها معايير الجودة الشاملة والتي تشمل مدخلات الموقف التعليمي(متعلم وعضو هيئة تدريس و مقررات دراسية ومباني وتجهيزات وبنية تحتية محدثة وسياسات وكذلك جودة عملية الموقف التعليمي من جميع أشكال التفاعلات الثنائية بين جميع عناصر ومكونات المدخلات التعليمية بما في ذلك المتعلم والمعلم والمقررات والتجهيزات وغيرها من مدخلات)، وجودة مخرجات الموقف

التعليمي (وتشمل قياس وتقويم مخرجات التعليم المقصودة وفقا لمعايير الجودة ونعني هنا الخريج والباحث كمنتج تعليمي تقاس خصائصه ومعاييره محليا وقوميا وعالميا) فماالمقصود بالاعتماد؟

ج- الإعتماد Accreditation: يعرف الاعتماد بأنه تقويم المؤسسة أو برامجها فيما يتعلق بأهدافها وغاياتها ومعاييرها المميزة.(محمود عز الدين عبد الهادى، ٢٠٠٥، ص ١٥٥)

وتقوم فكرة اعتماد المؤسسات التعليمية على اساس أنه من حق " المجتمع " أن يتأكد أن هذه المؤسسات تقوم بدورها التى انشئت من أجله بأفضل أداء ممكن ، وانها تحاول دائما البحث عن مواضع قوتها لدعمها وعن مواطن ضعفها لإصلاحها ويمكن أن يمتد المجتمع ليشمل العالم كله كما حدث في المؤسسات الاقتصادية بعد اتفاقية الجات حيث لا يوجد مكان لها على خريطة الوجود النشط بالعالم إلا إذا أثبتت هذة المؤسسات صدارتها ونالت شهادات الاعتماد فإن المؤسسات التعليمية في مختلف دول العالم أصبحت تشعر بضرورة حصولها على نوع من الاعتراف بها واعتمادها لكي تتمكن من التعامل على قدم المساواه مع مثيلاتها في دول العالم الأخرى ولكى يصبح لها ولخريجيها وأساتذتها قيمة حقيقية معترف بها على الصعيدين الداخلي والخارجي

فهو عملية شاملة بجانب انها مستمرة تؤسس على استخدام المدخل النظمى فى تقويم كافة مدخلات وعمليات ومخرجات التعليم بهدف تحديد مواطن القوة وتدعيمها ومعرفة مواطن الضعف وعلاجها فضلاً عن تحقيق التطوير المستمر للاداء فى هذه المؤسسات.(محمد حسين سعيد حسين ، مرجع سابق ، ص١١٢، ١١٣)

ومن أهم فوائد الإعتماد ما يلى :-

* توفير معلومات واضحة ودقيقة للطلبة وأصحاب العمل وغيرهم من المعنين حول أهداف البرامج الدراسيه التى تقدمها المؤسسة وأنها توفر الشروط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بفاعلية وإنها ستستمر فى المحافظة على هذا المستوى .

* تعزيز سمعة البرامج لدى المجتمع الذى يثق بعمليتى التقويم الداخلى والخارجى والتأكيد من أن الأنشطة التربوية للبرامج المعتمدة تتفق مع المعايير العالمية ومتطلبات المهن وكذلك حاجات المؤسسة والطلبة والمجتمع.

* توفير آلية لمساءلة جميع المعنين بالإعداد والتنفيذ والاشراف على البرامج الأكاديمية.

* تعزيز ودعم ثقة الدولة والمجتمع بالبرامج الاكاديمية التى تقدمها المؤسسة .

* الارتقاء بنوعية الخدمات المهنية التى تقدمها المؤسسة للمجتمع حيث يتطلب التقويم الخارجى تعديل الأساليب بما يلبى حاجة ومتطلبات التخصصات والمهن(عبد الرحيم أحمد سيد ، ٢٠٠٨، ص ٥٨).

* رفع كفاءة العمليات داخل المؤسسة مع زيادة انتاجية العاملين .

* تحسين العلاقة بين الكلية كمؤسسة تعليمية وجميع العملاء المستفيدين .

* مواجهة المنافسه الحادة فى البيئة الخارجية(أماني قرني ابراهيم حسن، مرجع سابق، ص٥).

ويتضح لنا من خلال التعريفات السابقة للإعتماد وفوائده أنّ الاعتماد ونظام ضمان جودة التعليم العالي هو: الأداة التي تسمح لمؤسسة التعليم العالي بالقيام بدورها في ضمان جودة مخرجاتها لأصحاب المصلحة، فبواسطته تؤكد على جودة كافة عناصر نظام التعليم العالي من توفير الأنظمة والموارد البشرية والمالية والمعلومات المناسبة (المدخلات)، واستغلالها بشكل أمثل من خلال الالتزام

بمعايير الجودة الموضوعة، وتحقيق أعلى المستويات في المخرجات مع الاهتمام بعملية التقييم المستمر لتحسين جودة مخرجات التعليم العالي .

وفي ضوء المفهوم السابق للاعتماد فإنه يمكن القول بأن حصول أحدى الكليات على الاعتماد يعني أن هذة الكلية تتمتع بجودة جميع عناصر العملية التعليمية بدءا من الطالب وعضو هيئة التدريس والمادة التعليمية والبرامج و طرق التدريس وأيضا جودة البيئة التعليمية من بنية تحتية كالمختبرات ومراكز الحاسوب وقاعات الدرس وورش العمل وأيضا سياسة الكلية والفلسفة الإدارية والهياكل التنظيمية ووسائل التمويل وأيضا البحث العلمي بما يلبي متطلبات سوق العمل ويرضي العملاء الداخليين والخارجيين وهي ما تمثل متطلبات الاندماج في عصر اقتصاد المعرفة .

ولكن هل حصول الكليات على شهادة الاعتماد وإعلان استيفائها لعدد من المعايير يضمن جودة أدائها ويساعدها على الاندماج في عصر اقتصاد المعرفة ؟ أم أن هناك بعض القصور الذي يعتري نظام الاعتماد الحالي في مصر أو يعتري بعض آليات تطبيقه وأنه لم يحقق معناه العالمي وفلسفته وأهدافه الذي أنشأ من أجلها وما أسباب ذلك؟هذا ما يجيب عنه الجزء التالي من البحث والذي يمثل الدراسة الميدانية

الدراسة الميدانية :

أولا: أهداف الدراسة الميدانية : تحقيقا لأهداف الدراسة وهو التعرف على واقع تحقيق الكليات المعتمدة لمتطلبات الإندماج في عصر إقتصاد المعرفة فإن الدراسة الميدانية تهدف إلى:

١- الكشف عن مدى ملاءمة نظام الاعتماد في مصر لمتطلبات عصر اقتصاد المعرفة

٢- الكشف عن مدي وعي أعضاء هيئة التدريس بالكليات المعتمدة بمتطلبات عصر اقتصاد المعرفة

٣- الوقوف على مدى إسهام اعتماد الكليات في تحقيق متطلبات الإندماج في عصر اقتصاد المعرفة

٤- التعرف على معوقات تحقيق نظام الاعتماد في مصر لمتطلبات الاندماج في عصر اقتصاد المعرفة

٥- تقديم رؤى وأفكار تساعد القائمين على نظام الاعتماد في مصر من تطوير فلسفته وأهدافه وآلياته لتحقيق متطلبات التنمية في ضوء عصر اقتصاد المعرفه

ثانيا: أدوات الدراسة : تم تصميم استبانة لإعضاء هيئة التدريس ببعض الكليات المعتمدة بمصر وقد تم بناؤها بالرجوع إلى

- دراسة محتوي بعض الكتب المتعلقة باقتصاد المعرفة وتلك المتعلقة بمعايير الجودة والاعتماد
- الاستفادة من آراء الخبراء في مجال التربية

ثالثا: ثبات الأداه: هو الحصول على نفس القيم لنفس الأشياء إذا تم تكرار عملية القياس ما دامت العينة ثابتة والظروف التي تم فيها التطبيق متساوية فالمقياس الثابت يعطي نفس النتائج إذا قاس نفس الشيئ مرات متتالية (بدر الدين عامود،٢٠٠١،ص٣٢)ولقد روعي عدة اعتبارات منهجية معترف بها من جانب المهتمين بالأحصاء في البحوث النفسية والاجتماعية والتربوية وهي اعتبارات إذا روعيت فأنها تعتبر محكات لضمان الثبات للأداة ، ومن هذة الاعتبارات زيادة عدد الأسئلة وتباينها ووضوحها وموضوعيتها وتحكيم الأدوات عن طريق العديد من خبراء المجال

وللتأكد أيضا من ثبات الأداة تم استخدام معادلة كرونباخ الفا للتأكد من الأتساق الداخلي لفقرات الأداه، حيث تم استخراج معامل الثبات وتبين أن معامل الثبات يساوي (٠,٩٩) وبناء على هذه النتيجة فأن مستوى الثبات لمحتوى الأداة يعد ممتاز من وجهة نظر البحث العلمي ، ومن ثم تم تطبيق الاستبانة على باقي أفراد العينة، كما تم حساب التجزئة النصفية وكان معامل الثبات وفقا لسبيرمان spearman-Brown coefficient يساوي (٠,٩٩٧) وهو مستوى ممتاز ووفقا لجوتمان Guttman Split- Half Ccoefficient يساوي (٠,٩٩٧) وهو أيضا ممتاز

رابعا : صدق الأداة : الأداة الصادقة هي القادرة على قياس ما وضعت لقياسه وقد راعى البحث بعض الاعتبارات المعترف بأنها تضمن صدق الأداة وهي زيادة عدد الأسئلة فزيادتها تضعف من أثر الشوائب وتذيد من معامل الصدق ، كما أن الأسئلة متباينة والتباين يذيد من الصدق ، وإذا سلمنا بأن الأداة تتمتع بنوع من الثبات يحق القول أنها تتمتع بنوع من الصدق لأن الثبات يذيد من الصدق، وكذلك عرضها على الخبراء في هذا المجال(بدر الدين عامود، مرجع سابق، ص٤٢٠) وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة لقياس ما هو مراد قياسه استخدم البحث طريقة صدق المحكمين وهي طريقة تستخدم لتعرف الصدق الظاهري وصدق المضمون (صلاح الدين محمود علام، ٢٠٠٣،ص ص١٦٠-١٧٢) فبعد تصميم الأداة في شكلها الأولي تم عرضها على (٧) من خبراء التربية بغرض تحكيم الأداة من حيث وضوحها وسلامتها اللغوية ومدى ملائمة محتواها لما يراد قياسه ومدى تطابقها مع المحور الذي تنتمي إليه ، وأن كل عبارة تقيس نمط واحد من السلوك المراد قياسه وتم عمل التعديلات اللازمة من تغيير ودمج وحذف حتى أصبحت الأداة في صورتها النهائية صالحة للتطبيق في ضوء مقترحاتهم واشتملت الاستبانة على٤محاور تتضمن (٤٧) عبارة كما يلي:

المحور الأول : مقومات النظام المؤسسي الداعم للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة (١٢) عبارة

المحور الثاني: مقومات البنية التحتية الداعمة للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة (١٠) عبارات

المحور الثالث: مقومات العملية التعليمية المؤهلة للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة (١٠)

المحور الرابع: مقومات البحث العلمي لتطوير وخدمة المجتمع للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة (١٤) عبارة

خامسا : عينة البحث: تم اختيار عينة عشوائية عنقودية من مجتمع الدراسة للتطبيق علها وقد راعت الباحثة أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي حيث تم اختيار عدة كليات معتمدة من الجامعات المصرية ثم تم تطبيق الاستبانة على عدد (١٥٠) من أعضاء هيئة التدريس بها وفيما يلى بيان هذة العينة

جدول(١)

أعداد عينة الدراسة في كل كلية

المسلسل	الجامعة	الكلية	العدد
١	القاهرة	الطب البطري	٩
		الاقتصاد والعلوم السياسية	٥
		الحاسبات والمعلومات	٨
		طب الفم والأسنان	٧
		الأعلام	٤
		العلوم	٥
		الزراعة	٦
		الصيدلة	٩
		الهندسة	٤
٢	حلوان	الهندسة	٧
٣	عين شمس	الهندسة	٧
		العلوم	٩
		الطب	٨
		الزراعة	٧
٤	بني سويف	العلوم	٦
٥	الفيوم	الساحة والفنادق	٩
		العلوم	٧
		التربية للطفولة المبكرة	٩
٦	الأزهر	طب بنات	٧
		طب بنين	٩
		طب الأسنان	٨
	المجموع	٢١	١٥٠

سادسا: المعالجة الإحصائية:

استخدمت الدراسة عدة أساليب إحصائية لمعالجة نتائج تطبيق أداة الدراسة تمثلت فيما يلي:

١-**حساب المتوسط والاتجاه المرجح:**حيث قامت الباحثة عن طريق برنامج EXEL بحساب المتوسط وفقا للمعادلة التالية : المتوسط=(تكرار دائما×٣+تكرار احيانا×٢+ تكرار نادرا ×١)/ عدد

أفراد العينة أما حساب الأتجاه المرجح فاعتمدت الباحثة على ثلاث بدائل لذلك يوجد بينها فترتان متساويتان في الطول كل فترة تساوي (عدد الفترات / عدد البدائل) أي أن طول الفترة يساوي (٠,٦٧) لذلك يحسب الاتجاه المرجح كالتالي : (إذا كان المتوسط يقع بين ١-١,٦٧ فيكون الاتجاه " نادرا" ، وإذا وقع المتوسط بين ١,٦٨-٢,٣٤ كان الاتجاه هو " أحيانا" ، وإذا وقع المتوسط بين ٢,٣٥-٣ كان الاتجاه " دائما"

معامل الفا كرونباخ

الوزن النسبي

كا٢

وذلك الكترونيا باستخدام برنامج SPSS

سابعا : واقع تحقيق الكليات المعتمدة لمتطلبات الإندماج في عصر اقتصاد المعرفة وعرض لنتائج الدراسة

الدراسة الميدانية :أسفرت المعالجة الإحصائية عن النتائج التالية:

أولا: مقومات النظام المؤسسي الداعم للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة:-

يوضح الجدول التالي استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور

جدول (٢)

استجابات أعضاء هيئة التدريس ببعض الكليات المعتمدة حول مدى توافر مقومات النظام المؤسسي الداعم للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة

العبارة	الاستجابة						المتوسط	الاتجاه	كا٢	الدلالة الإحصائية	الدلالة	الوزن النسبي	الترتيب
	موافق تماما		إلى حدا ما		غير موافق								
	ك	%	ك	%	ك	%							
المحور الاول													
١	٣٢	%٢١.٣	٤٤	%٢٩.٣	٧٤	٤٩.٣ %	١.٧٢	غير موافق	a١٨.٧٢٠	٠.٠٠٠	دالة	%٥٧.٣	٧
٢	٥٢	%٣٤.٧	٣٧	%٢٤.٧	٦١	٤٠.٧ %	١.٩٤	غير موافق	a٥.٨٨٠	٠.٠٥٣	غير دالة	%٦٤.٧	٥
٣	٣١	%٢٠.٧	٣٩	%٢٦.٠	٨٠	٥٣.٣ %	١.٦٧	غير موافق	a٢٧.٦٤٠	٠.٠٠٠	دالة	%٥٥.٨	٩
٤	٤٩	%٣٢.٧	٤٠	%٢٦.٧	٦١	٤٠.٧ %	١.٩٢	غير موافق	a٤.٤٤٠	٠.١٠٩	غير دالة	%٦٤	٦
٥	٢١	%١٤.٠	٣٠	%٢٠.٠	٩٩	٦٦.٠ %	١.٤٨	غير موافق	a٧٢.٨٤٠	٠.٠٠٠	دالة	%٤٩.٣	١١
٦	٥٩	%٣٩.٣	٤٤	%٢٩.٣	٤٧	٣١.٣ %	٢.٠٨	موافق تماما	a٢.٥٢٠	٠.٢٨٤	غير دالة	%٦٩.٣	٢
٧	٣١	%٢٠.٧	٨٤	%٥٦.٠	٣٥	٢٣.٣ %	١.٩٧	إلى حدا ما	a٣٤.٨٤٠	٠.٠٠٠	دالة	%٦٥.٨	٣
٨	٣٧	%٢٤.٧	٦٩	%٤٦.٠	٤٤	٢٩.٣ %	١.٩٥	إلى حدا ما	a١١.٣٢٠	٠.٠٠٣	دالة	%٦٥.١	٤
٩	٢١	%١٤.٠	١٨	%١٢.٠	١١١	٧٤.٠ %	١.٤٠	غير موافق	١.١١٧ E2a	٠.٠٠٠	دالة	%٤٦.٧	١٢
١٠	٣٣	%٢٢.٠	٤٠	%٢٦.٧	٧٧	٥١.٣ %	١.٧١	غير موافق	a٢٢.٣٦٠	٠.٠٠٠	دالة	%٥٦.٩	٨
١١	٦٠	%٤٠.٠	٤٨	%٣٢.٠	٤٢	٢٨.٠ %	٢.١٢	موافق تماما	a٣.٣٦٠	٠.١٨٦	غير دالة	%٧٠.٧	١
١٢	١٧	%١١.٣	٦٦	%٤٤.٠	٦٧	٤٤.٧ %	١.٦٧	غير موافق	a٣٢.٦٨٠	٠.٠٠٠	دالة	%٥٥.٦	١٠
المحور الأول ككل	٤٤٣	%٢٤.٦	٥٥٩	%٣١.١	٧٩٨	٤٤.٣ %		غير موافق					

يتضح من الجدول السابق ما يلي:-

*عند تناول المحور الأول المتعلق بمقومات النظام المؤسسي الداعم للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة يلاحظ قلة توفر هذة المقومات في الكليات المعتمدة اتجهت استجابات العينة في العبارات الثمانية التالية إلى " إلى حدا ما " وهي

- العبارة (تدعم إدارة الكلية الأفكار الجديدة والمبتكرة) والتي حصلت على الترتيب الأول بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى "إلى حدا ما" بقيمة نسبية (٧٠,٧)

- العبارة (تنتهج الكلية سياسة التخطيط الاستراتيجي الشامل لوضع الأهداف وتحقيقها إنطلاقا من التنمية البشرية المستدامة) والتي حصلت على المرتبة الثانية بهذا المحور واتجهت استجابات العينة إلى "إلى حدا ما" قيمة نسبية (٦٩,٣)

- العبارة" (تنمي الكلية مهارات جميع أعضاء المجتمع الجامعي في دمج مستحدثات التكنولوجيا في مجال التخصص) والتي حصلت على المرتبة الثالثة بهذا المحور واتجهت استجابات أفراد العية إلى " إلى حدا ما" بقيمة نسبية (٦٥,٨)

- العبارة (تتمتع الكلية بتمكين إداري يساعدها على تكيف برامجها وفقا لإحتياجات طلابها المستمدة من واقعهم الإقتصادي والثقافي) والتي حصلت على الترتيب الرابع بهذا المحور حيث اتجهت استجابات أفراد العينة إلى " إلى حدا ما" بقيمة نسبية (٦٥,١)

- العبارة (يتسم إتخاذ القرار في الكلية بالشفافية والسرعة لتوافر المعلومات وحدثتها) والتي حصلت على المرتبة الخامسة بهذا المحور حيث اتجهت استجابات أفراد العينة إلى " إلى حدا ما " بقيمة نسبية(٦٤,٧)

- العبارة (لدى الكلية رؤية استراتيجية تعد التكنولوجيا محور أساسي لها) والتي حصلت على الترتيب السادس بهذا المحور حيث اتجهت استجابات أفراد العينه إلى " إلى حدا ما " بقيمة نسبية (٦٤%)

– العبارة (تعلي الكلية من قيمة العمل الجماعي بين الجميع) والتي حصلت على الترتيب السابع بهذا المحور حيث اتجهت استجابات أفراد العينة إلى " إلى حدا ما " بقيمة نسبية (٥٧,٣)

– العبارة (تسود الكلية فلسفة تربوية تعلي من قيمة المعرفة) والتي حصلت على الترتيب الثامن بهذا المحور حيث اتجهت استجابات أفراد العينة إلى " إلى حدا ما " بقيمة نسبية (٥٦,٩)

*** اتجهت استجابات العينة في العبارات الأربعة التالية إلى عدم الموافقة وهي:**

– العبارة (توجد بالكلية إدارة الكترونية لتقديم الخدمات لجميع العاملين في أماكن تواجدهم بالسرعة والكفاءة) والتي حصلت على الترتيب التاسع بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " غير موافق" بقيمة نسبية (٥٥,٨)

– العبارة (تحافظ الكلية على الثوابت الدينية الإسلامية والذاتية الثقافية للمجتمع في مواجهة العولمة وعصر اقتصاد المعرفة) والتي حصلت على الترتيب العاشر بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " غير موافق" بقيمة نسبية (٥٥,٦)

– العبارة (تحرص الكلية على مشاركة قطاعات المجتمع المختلفة في إعداد وتقويم البرامج الدراسية في ضوء متطلبات سوق العمل) وقد حصلت على الترتيب الحادي عشر بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " غير موافق" بقيمة نسبية ٠٤٩,٣)

– العبارة (يعي جميع أعضاء المجتمع الجامعي فكر ومتطلبات عصر اقتصاد المعرفة) والتي جاءت في الترتيب الأخير بهذا المحور وهو التريب الثاني عشر حيث اتجهت استجابات العينة إلى " غير موافق " بقيمة نسبية (٤٦,٧)

مما سبق يتضح أن الكليات المعتمدة لم يساعدها الاعتماد على توفير مقومات النظام المؤسسي الداعم للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة والذي يعد الموجه الأساسي والمرشد لنظام العمل بالمؤسسة والذي في ضوءه يتم وضع الخطط وآليات تنفيذها نحو الاندماج في هذا العصر مما

يتضح معه أن مجرد فكرة التخطيط للاندماج في هذا العصر أبعد ما تكون عن سياسة العمل بهذة الكليات أو على الأقل التخطيط لها ولو على المدى البعيد.

ثانيا : مقومات البنية التحتية الداعمة للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة

يوضح الجدول التالي استجابات أفراد عينة الدراسة بالكليات المعتمدة حول هذا المحور

جدول (٣)

استجابات أعضاء هيئة التدريس ببعض الكليات المعتمدة حول مدى توفر مقومات البنية التحتية الداعمة للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة

العبارة	الاستجابة						المتوسط	الاتجاه	كا٢	الدلالة الإحصائية	الدلالة	الوزن النسبي	الترتيب
	موافق تماما		إلى حدا ما		غير موافق								
	ك	%	ك	%	ك	%							
المحور الثاني													
١٣	٦٨	%٤٥.٣	٦٤	%٤٢.٧	١٨	١٢.٠ %	٢.٣٣	موافق تماما	a٣٠.٨٨٠	٠.٠٠٠	دالة	%٧٧.٨	١
١٤	١٨	%١٢.٠	٤٨	%٣٢.٠	٨٤	٥٦.٠ %	١.٥٦	غير موافق	a٤٣.٦٨٠	٠.٠٠٠	دالة	%٥٢	٨
١٥	٢٥	%١٦.٧	٤١	%٢٧.٣	٨٤	٥٦.٠ %	١.٦١	غير موافق	a٣٧.٢٤٠	٠.٠٠٠	دالة	%٥٣.٦	٧
١٦	٤٦	%٣٠.٧	٦٠	%٤٠.٠	٤٤	٢٩.٣ %	٢.٠١	إلى حدا ما	a٣.٠٤٠	٠.٢١٩	غير دالة	%٦٧.١	٢
١٧	١٣	%٨.٧	٢٦	%١٧.٣	١١١	٧٤.٠ %	١.٣٥	غير موافق	E2a١.١٣٣	٠.٠٠٠	دالة	%٤٤.٩	١٠
١٨	٣٥	%٢٣.٣	٦٢	%٤١.٣	٥٣	٣٥.٣ %	١.٨٨	إلى حدا ما	a٧.٥٦٠	٠.٠٢٣	دالة	%٦٢.٧	٥
١٩	٢١	%١٤.٠	٦١	%٤٠.٧	٦٨	٤٥.٣ %	١.٦٩	غير موافق	a٢٥.٧٢٠	٠.٠٠٠	دالة	%٥٦.٢	٦
٢٠	٣٨	%٢٥.٣	٦١	%٤٠.٧	٥١	٣٤.٠ %	١.٩١	إلى حدا ما	a٥.٣٢٠	٠.٠٧٠	غير دالة	%٦٣.٨	٤
٢١	٣٩	%٢٦.٠	٦٤	%٤٢.٧	٤٧	٣١.٣ %	١.٩٥	إلى حدا ما	a٦.٥٢٠	٠.٠٣٨	دالة	%٦٤.٩	٣
٢٢	١٥	%١٠.٠	٣١	%٢٠.٧	١٠٤	٦٩.٣ %	١.٤١	غير موافق	a٩٠.٠٤٠	٠.٠٠٠	دالة	%٤٦.٩	٩
المحور الثاني ككل	٣١٨	%٢١.٢	٥١٨	%٣٤.٥	٦٦٤	٤٤.٣ %		غير موافق					

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

*عند تناول المحور الثاني المتعلق بمقومات البنية التحتية الداعمة للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة يلاحظ قلة توفر تلك المقومات حيث اتجهت اتجهت استجابات العينة في العبارات الستة التالية إلى " إلى حدا ما " وهي: -- العبارة (توفر الكلية بنية اساسية للمعلومات والاتصالات محدثة لدخول عصر اقتصاد المعرفة) والتي حصلت على الترتيب الأول بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " إلى حدا ما " بقيمة نسبية (٧٧,٨) حيث أشار أفراد العينة إلى ضعف البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات والتي تسهل من نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتسمح بتكيفها مع الاحتياجات المختلفة فمعظم شبكات الاتصال بحاجة إلى تطوير لكي تتمكن من التعامل بكفاءة مع التكنولوجيا الرقمية الحديثة فضلا عن نقص عددها

- العبارة (توفر الكلية أجهزة الكمبيوتر الحديثة والكافية لإنجاز الأعمال الإدارية والمهام والأنشطة التعليمية بالكفاءة المطلوبة) والتي حصلت على الترتيب الثاني بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " إلى حدا ما" بقيمة نسبية (٦٧,١)

- العبارة (يوجد بالكلية موقع الكتروني مفعل يسوق لبرامجها وخدماتها ومخرجاتها) والتي حصلت على الترتيب الثالث بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " إلى حداما " بقيمة نسبية (٦٤,٩)

- العبارة(تشترك الكلية في قواعد البيانات العالمية من خلال بنوك وسفارات المعرفة والمكتبات الرقمية) والتي حصل على الترتيب الرابع بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " إلى حدا ما " بقيمة نسبية (٦٣,٨)

– العبارة (تتوافر بالكلية الموارد البشرية المؤهلة للعمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات) والتي حصلت على الترتيب الخامس بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " إلى حدا ما " بقيمة نسبية (٦٢,٧)

– العبارة(توجد منظومة فعالة للإعلام والاتصال بالكلية تدعم ثقافات مجتمع المعرفة) والتي حصلت على الترتيب السادس بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " إلى حدا ما " بقيمة نسبية (٥٦,٢)

*** اتجهت استجابات العينة في العبارات الأربعة التالية إلى عدم الموافقة وهي:**

– العبارة (توفر الكلية شبكة انترنت عالي السرعة سلكي ولا سلكي بشكل دائم بجميع أنحائها) والتي حصلت على الترتيب السابع بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " غير موافق" بقيمة نسبية(٥٣,٦)

–العبارة (توفر الكلية بيئة التعلم الذاتي المدمجة بالتقنية التي تدفع الطلاب للبحث عن المعرفة وتوظيفها وتبادلها) والتي حصلت على الترتيب الثامن بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " غير موافق " بقيمة نسبية (٥٢%)

– العبارة (توجد خطط مستقبلية لزيادة استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية) والتي حصلت على الترتيب التاسع في هذا الحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " غير موافق" بقيمة نسبية (٤٦,٩)

– العبارة (توفر الكلية المعامل المتطورة بالمساحات والتجهيزات المعتمدة للمواصفات الجيدة لتحقيق نواتج التعلم المستهدفة بما يلبي متطلبات سوق العمل) والتي حصلت على الترتيب العاشر بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى "غير موافق" بقيمة نسبية (٤٤,٩)

مما سبق يتضح قلة توفر مقومات البنية التحتية الداعمة للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة بالكليات المعتمدة والتي تعد حجر الأساس الذي تبنى عليه بقية المحاور للإنطلاق نحو هذا العصر مما يعني أن فكرة الاندماج في عصر اقتاد المعرفة والتخطيط لتحقيق متطلبات البنية الاساسية الداعمة للاندماج فيه لم تدرج في أجندات العمل لدى القائمين على إدارة الكليات المعتمدة على الأقل ولو على المدى البعيد، كما أن نظام الاعتماد بهذة الكليات يفقد معناه وفلسفته وأهدافه التي أنشأ من أجلها والتي تشمل ضمن أهدافها الاعتراف بضمان توفر متطلبات البنية التحتية من معامل ومختبرات ومعدات وأدوات وأجهزة حاسب آلي وتقنية معلومات وشبكة أنترنت وبيئة تعلم مدمجة بالحاسب الآلي وغيرها مما يعد أساس الانطلاق نحو توفير بيئة تعليمية جيدة لتخريج طلاب قادرين على المنافسة في سوق العمل والتي تعد المحور الثاني من محاور الاندماج في عصر اقتصاد المعرفة

ثالثا : مقومات العملية التعليمية المؤهلة للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة
يوضح الجدول التالي استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور

جدول(٤)

استجابات أعضاء هيئة التدريس ببعض الكليات المعتمدة حول مدى توفر مقومات العملية التعليمية المؤهلة للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة

العبارة	الاستجابة						المتوسط	الاتجاه	كا٢	الدالة الإحصائية	الدلالة	الوزن النسبي	الترتيب
	موافق تماما		إلى حدا ما		غير موافق								
	ك	%	ك	%	ك	%							
المحور الثالث													
٢٣	١٢	%٨.٠	٣٣	%٢٢.٠	١٠٥	٧٠.٠ %	١.٣٨	موافق تماما	a٩٥.١٦٠	٠.٠٠٠	دالة	%٤٦	١٠
٢٤	٢٧	%١٨.٠	٦٣	%٤٢.٠	٦٠	٤٠.٠ %	١.٧٨	إلى حدا ما	a١٥.٩٦٠	٠.٠٠١	دالة	%٥٩.٣	٥
٢٥	٣١	%٢٠.٧	٥٢	%٣٤.٧	٦٧	٤٤.٧ %	١.٧٦	غير موافق	a١٣.٠٨٠	٠.٠٧٠	غير دالة	%٥٨.٧	٦
٢٦	٣٩	%٢٦.٠	٤٩	%٣٢.٧	٦٢	٤١.٣ %	١.٨٥	غير موافق	a٥.٣٢٠	٠.٠٠٠	دالة	%٦١.٦	٢.٥
٢٧	٢٧	%١٨.٠	٧٣	%٤٨.٧	٥٠	٣٣.٣ %	١.٨٥	إلى حدا ما	a٢١.١٦٠	٠.٠٠٠	دالة	%٦١.٦	٢.٥
٢٨	٢٢	%١٤.٧	١٧	%١١.٣	١١١	٧٤.٠ %	١.٤١	غير موافق	E2a١.١١٩	٠.٠٣٨	دالة	%٤٦.٩	٩
٢٩	٣٦	%٢٤.٠	٥٣	%٣٥.٣	٦١	٤٠.٧ %	١.٨٣	غير موافق	a٦.٥٢٠	٠.٠٢١	دالة	%٦١.١	٤
٣٠	٤١	%٢٧.٣	٦٦	%٤٤.٠	٤٣	٢٨.٧ %	١.٩٩	إلى حدا ما	a٧.٧٢٠	٠.٠٠٠	دالة	%٦٦.٢	١
٣١	١٦	%١٠.٧	٤١	%٢٧.٣	٩٣	٦٢.٠ %	١.٤٩	غير موافق	a٦١.٧٢٠	٠.٠٠٠	دالة	%٤٩.٦	٧
٣٢	١٥	%١.٣	٣٦	%٢٤.٠	٩٩	٦٦.٠ %	١.٤٤	غير موافق	a٧٦.٤٤٠	٠.٠٠٠	دالة	%٤٨	٨
٣٣	٢	%٢٠.٠	٧	%٤.٧	١٤١	٩٤.٠ %	١.٠٧	غير موافق	E2a٢.٤٨٧	٠.٠٠٠	دالة	%٣٥.٨	١١
المحور الثالث ككل	٢٦٨	%١٦.٢	٤٩٠	%٢٩.٧	٨٩٢	٥٤.١ %		غير موافق					

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

* عند تناول المحور الثالث المتعلق بمقومات العملية التعليمية المؤهلة للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة يلاحظ قلة توفر تلك المقومات حيث اتجهت استجابات العينة في العبارات الستة التالية إلى " إلى حدا ما " وهي:

– العبارة (تدعم المقررات الدراسية التحول من تعلم أحداث الماضي إلى تعلم المهارات المناسبة للمستقبل) والتي حصلت على الترتيب الأول بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " إلى حدا ما " بقيمة نسبية (٦٦,٢)

– جاءت كل من العبارة (تعد المقررات الدارسية الطلاب ليكونوا عمال معرفة ذو مهارات متعددة في كافة التخصصات مع التخصص الدقيق في أحدى المجالات) والعبارة (تدعم استراتيجيات التعليم والتعلم مهارات التفكير العليا والعمل الفريقي والبحث والاستكشاف لدي الطالب) في المرتبة الثانية بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " إلى حدا ما" بقيمة نسبية (٦١,٦) وقد يرجع ذلك إلى اعتماد نظم التعليم عل نظم تعليم وتعلم قديمة بمحتوى عتيق وأساليب شكلية في إعداد وتأهيل وتدريب الطلاب دون البحث عن نظم تعليمية جديدة بأساليب ووسائل حديثة

العبارة (تعد المقررات الدراسية الطلاب لمجتمع كوني بالاستفادة من الخبرات العالمية وزيادة قدرتهم على التنافسية) والتي حصلت على الترتيب الرابع بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى "إلى حداما " قيمة نسبية (٦١,١) وقد يرجع ذلك إلى تدهور نوعية التعليم نتيجة تدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتي لم يحسنها أ و يضيف اليها نظام الإعتماد الحالي بل أنه زاد من هذا التدهور نتيجة ما أشار إليه بعض أفراد العينة من صدور الأوامر اليهم في بعض الأوقات من العمداء ومسئولي الجودة بالكلية بترك المحاضرات والتفرغ بعض الوقت لإنهاء المستندات المطلوبة من الكلية للتقدم للإعتماد وذلك وفق ما أشار إليه بعض أفراد العينة

–العبارة (تتوافق نواتج التعلم مع المعايير الدولية ومتطلبات عصر اقتصاد المعرفة) والتي حصلت على الترتيب الخامس بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " إلى حدا ما " بقيمة نسبية (٥٩,٣) حيث أشار بعض أفراد العينة إلى أن إعتماد كلياتهم لم يعمل على تحديث أو تطوير البرامج والمقررات الحالية على الرغم من اقتناعهم بوجود قصور بها وعدم ملائمة الكثير منها للمعايير العالمية وتغيرات العصر ومتطلباته وقد يرجع ذلك إلى أن نظم التعليم ما زالت تخضع لاستراتيجيات النمو الكمي على حساب النمو الكيفي والنمو الأفقي على حساب النمو الرأسي والنمو في التعليم النظري على حساب التعليم المهني والتقني ونمو التخصصات التقليدية على حساب التخصصات الحديثة

– العبارة(تتوسع الكلية في التعليم عند بعدبكل أدواته لتحقيق مبدا التعلم المستمر مدى الحياة واكتساب مهارته) والتي حصلت على الترتيب السادس بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " إلى حدا ما" بقيمة نسبية (٥٨,٧)

***اتجهت استجابات العينة في العبارات الستة التالية إلى عدم الموافقة وهي:**

– العبارة(تدعم المقررات الداسية التحول من التعليم بالكتاب إلى التعلم الإلكتروني والمشاريع الجماعية والتعلم الخائلي والبحث والإكتشاف) والتي حصلت على الترتيب السابع بهذا المحور حيث اجهت استجابات العينة إلى "غير موافق" بقيمة نسبية(٤٩,٦)

– العبارة (تدعم المقررات الدراسية التحول من التعليم لاستهلاك المعرفة والتقنية إلى التعلم لإنتاج وخلق المعرفة وابتكار التقنية) والتي حصلت على الترتيب الثامن بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " غير موافق" بقيمة نسبية (٤٨%)

–العبارة(تقدم الكلية برامج تخصصية للعاملين في الميدان لتطوير آدائهم لمواكبة التقدم المعرفي) والتي حصلت على الترتيب التاسع بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينه إلى "غير موافق " بقيمة نسبية (٤٦,٩)وقد يرجع ذلك إلى غياب توجه حقيقي في الكليات للتدريب المستمر وإعادة

التدريب والتأهيل المستمر للعاملين في مؤسسات المجتمع المختلفة وإذا ما تم شيئ من هذا القبيل فأنها ردود أفعال لاحتياجات عاجلة ومهمة

– العبارة (تتبع الكلية نظام المقررات الإلكترونية في جميع المقررات الدراسية بجميع مراحلها) والتي حصلت على الترتيب العاشر هذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " غير موافق" بقيمة نسبية (٤٦%)

– العبارة (أدى حصول الكلية على الإعتماد إلى زيادة طلب سوق العمل لخريجيها) والتي حصلت على الترتيب الحادي عشر بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى "غير موافق " قيمة نسبية (٠٣٥,٨)وقد أشار بعض أفراد العينة إلى أن حصول كلياتهم على الإعتماد جاء على حساب حق الطالب التعليمي حيث كان أحيانا تصدر الأوامر إليهم من العمداء ورؤساء الأقسام بعدم أعطاء المحاضرات في بعض الأوقات لحين الإنتهاء من تجهيز المستندات المطلوبة للتقدم للإعتماد مما جاء الاعتماد على حق الطالب التعليمي ولم ينعكس الاعتماد على أي جانب من جوانب العملية التعليمية

مما سبق يتضح ضعف توفر مقومات العملية التعليمية المؤهلة للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة بالكليات المعتمدة والذي يعتمد عليها عصر اقتصاد المعرفة في إعداد الموارد البشريةاللازمة لبناء هذا العصر وبالتالي قلة توفر عمال معرفة قادرين على المشاركة في هذا العصر ومن ثم يمكن القول بأن الكليات المعتمدة لم تختلف كثيرا عن الكليات غير المعتمدة من حيث المخرج التعليمي ومواصفاته أو من حيث الأساليب التعليمية التقليدية التي لا تناسب هذا العصر وكذلك البرامج التي لا تلائم متطلبات سوق العمل وعدم حثها على تنمية الإبداع والابتكار وإنتاج المعرفة لدى الطلاب مما يفقد الاعتماد في هذة الكليات لمعناه وفلسفته و أهدافه التي أنشأ من أجلها وهو ما يعد نتيجة حتمية لقلة توفر مقومات النظام المؤسسي والبنية التحتية الداعمين للاندماج في عصر اقتصاد المعرفة

رابعا: مقومات البحث العلمي لتطوير وخدمة المجتمع للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة

يوضح الجدول التالي استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور

جدول (٥)

استجابات أعضاء هيئة التدريس ببعض الكليات المعتمدة حول مدى توفر مقومات البحث العلمي لتطوير وخدمة المجتمع للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة

العبارة	الاستجابة						المتوسط	الاتجاه	كا٢	الدالة الإحصائية	الدلالة	الوزن النسبي	الترتيب
	موافق تماما		إلى حدا ما		غير موافق								
	ك	%	ك	%	ك	%							
المحور الرابع													
٣٤	٣٠	%٣٢.٧	٥٦	%٣٧.٣	٦٤	٤٢.٧ %	١.٧٧	غير موافق	a١٢.٦٤٠	٠.٠٠٢	دالة	%٥٩.١	٨.٥
٣٥	٤٩	%٢٠.٧	٧٤	%٤٩.٣	٢٧	١٨.٠ %	٢.١٥	إلى حدا ما	a٢٢.١٢٠	٠.٠٠٠	دالة	%٧١.٦	١
٣٦	٣١	%٢٨.٠	٦٧	%٤٤.٧	٥٢	٣٤.٧ %	١.٨٦	إلى حدا ما	a١٣.٠٨٠	٠.٠٠١	دالة	%٦٢	٧
٣٧	٤٢	%١٥.٣	٦٥	%٤٣.٣	٤٣	٢٨.٧ %	١.٩٩	إلى حدا ما	a٦.٧٦٠	٠.٠٣٤	دالة	%٦٦.٤	٣.٥
٣٨	٢٣	%٢٤.٧	٣٩	%٢٦.٠	٨٨	٥٨.٧ %	١.٥٧	غير موافق	a٤٥.٨٨٠	٠.٠٠٠	دالة	%٥٢.٢	١١
٣٩	٣٧	%٢٨.٠	٥٦	%٣٧.٣	٥٧	٣٨.٠ %	١.٨٧	غير موافق	a٥.٠٨٠	٠.٠٧٩	غير دالة	%٦٢.٢	٦
٤٠	٤٢	%١٤.٠	٦٥	%٤٣.٣	٤٣	٢٨.٧ %	١.٩٩	إلى حدا ما	a٦.٧٦٠	٠.٠٣٤	دالة	%٦٦.٤	٣.٥
٤١	٢١	%٢٤.٧	٤٦	%٣٠.٧	٨٣	٥٥.٣ %	١.٥٩	غير موافق	a٣٨.٩٢٠	٠.٠٠٠	دالة	%٥٢.٩	١٠
٤٢	٣٧	%٢٦.٠	٦١	%٤٠.٧	٥٢	٣٤.٧ %	١.٩٠	إلى حدا ما	a٥.٨٨٠	٠.٠٥٣	غير دالة	%٦٣.٣	٥
٤٣	٣٩	%١٨.٠	٦٤	%٤٢.٧	٤٧	٣١.٣ %	١.٩٥	إلى حدا ما	a٦.٥٢٠	٠.٠٣٨	دالة	%٦٤.٩	٢

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

*عند تناول المحور الرابع المتعلق بمقومات البحث العلمي لتطوير وخدمة المجتمع للإندماج في عصر اقتصاد المعرفة يلاحظ قلة توفر تلك المقومات بالكليات المعتمدة حيث اتجهت

استجابات العينة في العبارات التسعة التالية إلى "إلى حدا ما " وهي :

– العبارة(توجد بالكلية وحدة بحثية تمارس مهامها بفاعلية) والتي حصلت على الترتيب الأول بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " إلى حدا ما " بقيمة نسبية (٧١,٦)

– العبارة (تهتم الكلية بالبحوث التطبيقية لترقية الحالة الإنسانية ودعم القدرة التنافسية في ظل تحديات اقتصاد المعرفة) والتي حصلت على الترتيب الثاني بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " إلى حداما " بقيمة نسبية ٦٤,٩) وقد يرجع ذلك إلى تركيز اهتمام الكليات والباحثين بها على المعرفة النظرية الصرفة دون تطبيقها ودون إيجاد تطبيقات جديدة لمعرفة قائمة وذلك لسهولة هذة الابحاث وسرعتها، حيث تقتصر أهداف البحث العلمي لدى اعضاء هيئة التدريس بالكليات على إنجاز أبحاث الترقي للدرجات العلمية الأعلى فقط دون وجود الحس الاجتماعي والمسئولية المجتمعية

– جاءت كل من العبارة (تفعل الكلية دورها كجهة استشارية وبيتا للخبرة وحل مشكلات المجتمع) والعبارة (تتوافر المعلومات الكافية والمحدثة للوحدات البحثية بالكلية) في الترتيب الثالث بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " إلى حدا ما " بقيمة نسبية (٦٦,٤) وقد يرجع ذلك إلى هجرة الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية بها إلى الخارج وسيادة نمط العمل الشخصي وليس المؤسسي لدى بعض الكفاءات الموجودة

–العبارة (توفر الكلية البيئة والمناخ العلمي للكوادر البحثية) والتي حصلت على الترتيب الخامس بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " إلى حدا ما " بقيمة نسبية (٦٣,٣) حيث تفتقر

المكتبات إلى الكتب والدوريات المتخصصة في المجالات المختلفة وكذلك المعامل والمختبرات الحديثة والمتطورة

– العبارة(تعد الكلية بوحداتها البحثية كوادر ذات مهارات بحثية عالية) والتي حصلت على الترتيب السادس بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " إلى حدا ما" بقيمة نسبية (٦٢,٢) وقد يرجع ذلك إلى هجرة الكوادر البحثية ذات المهارات البحثية العالية إلى الخارج لعدم توفر المناخ والبيئة العلمية المواتية بكلياتهم

– العبارة (تحرص الكلية على إرسال بعثات تعليمية وبحثية للدول المتقدمة (والتي حصلت على الترتيب السابع بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " إلى حدا ما " بقيمة نسبية (٦٢%) وقد يرجع ذلك إلى ضعف مستوى العديد من أعضاء هيئة التدريس والباحثين في مهارات اللغات المختلفة والتي قد تعوقهم عن الاستفادة بهذة البعثات إن وجدت

– جاءت كل من العبارة (توجد بالكلية خطة مفعلة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي تدعم الإبداع والإبتكار) والعبارة(تحرص الكلية على تسويق منتجاتها وخدماتها البحثية بكفاءة وفاعلية على المستوي المحلي والعالمي) في الترتيب الثامن من هذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " إلى حدا ما" بقيمة نسبية (٥٩,١) وقد يرجع ذلك إلى غياب النشاط الإبتكاري ومحدودية الخبرة بالكليات وإفتقارها إلى إمكانية تصميم وإنتاج النماذج المبتكرة حيث أن معظم الأعمال البحثية تكرار لبعضها البعض وتخلو من الأفكار الإبتكارية فضلا عن ضعف إمتلاكها لمهارات التسويق الفعال لمنتجاتها وخدماتها وأيضا اعتماد الكليات ومراكزها البحثية على إعادة استنساخ ونشر المعرفة الجاهزة المنتجة في الدول المتقدمة صناعيا والمنقولة عبر وسائط نشر المعرفة واستهلاكها دون الإستفادة منها في إنتاج معرفة جديدة فيما عدا استثناءات محدودة

*** جاءات العبارات الخمسة التالية في اتجاه عدم الموافقة وهي:**

– العبارة (تعتمد الوحدات البحثية بالكلية على العمل الفريقي) والتي حصلت على الترتيب العاشر بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " غير موافق" بقيمة نسبية (٥٢,٩)

–العبارة (تطور الكلية من خططها البحثية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة) والتي حصلت على الترتيب الحادي عشر بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " غير موافق" بقيمة نسبية (٥٢,٢)

–العبارة (توجد بحوث بينية بالكلية على المستوي المحلي والدولي لتسهيل عملية المعرفة وتوفير فرص النجاح لها) والتي حصلت على الترتيب الثاني عشر بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى "غير موافق" بقيمة نسبية (٥٠%) وقد يرجع ذلك إلى شيوع ثقافة العمل الفردي مما نتج عنه تكرار بعض الأبحاث لبعضها البعض وعدم اتجاها نحو الإندماج الذي قد يؤي إلى التكامل والإبداع والإبتكار وأيضا ضعف مستوى العديد من أعضاء هيئة التدريس في مهارات اللغة الإنجليزية والذي قد يعوقهم عن التواصل مع الجهات البحثية الأجنبية

– العبارة (توفر الكلية الميزانيات والإعتمادات المالية والموارد الكافية لدعم البحث العلمي لاستيعاب التكنولوجيا وتوظيفها) والتي حصلت على الترتيب الثالث عشر بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " غير موافق" بقيمة نسبية (٤٧,٦) وقد يرجع ذلك إلى انخفاض نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالكليات وضعف الميزانية المخصصة له

–العبارة(توجد بالكلية حضانات لصناعة المعرفة) والتي حصلت على الترتيب الرابع عشر بهذا المحور حيث اتجهت استجابات العينة إلى " غير موافق" بقيمة نسبية (٣٨%) وقد يرجع ذلك إلى ضعف تمويل البحث العلمي بالكليات والذي نتج عنه ركود الحركة العلمية بها في عصر اقتصاد المعرفة

يتضح مما سبق ضعف توفر مقومات البحث العلمي لتطوير وخدمة المجتمع للاندماج في عصر اقتصاد المعرفة بالكليات المعتمدة والذى يعد محرك التنمية والتطوير اللازمين لبناء واستمرار عصر اقتصاد المعرفة والدخول فيه ، وهي أيضا نتيجة حتمية لقلة توفر المحاور السابقة من ضعف النظام المؤسسي والبنية التحتية ومقومات العمليةالتعليمية وضعف امتلاك الخريج لمقومات الاندماج في هذا العصر

وإجملا ومما سبق يمكن القول بأنه:

- لا يختلف الوضع في الكليات المعتمدة عنه في الكليات غير المعتمدة فيما يتعلق بامتلاكها لمقومات الاندماج في عصر اقتصاد المعرفة
- أن فلسفة الاعتماد وأهدافه هي فلسفة تقليدية بعيدة عن توجيه مسارات العمل الإداري والأكاديمي والفني نحو الإندماج في عصر اقتصاد المعرفة
- إن تطبيق نظام الاعتماد في مصر وفلسفته وأهدافه وآليات تطبيقه أبعد ما تكون عن فلسفته وأهدافه العالمية التي أنشأ من أجلها بل أنه يعد جزء من نظام دولاتي قاصر لا يحقق التنمية الشاملة للدولة وهو بحاجة إلى مراجعة شاملة لفلسفته وأهدافه وآليات تنفيذه في ضوء تحديات العصر بل أنه لم يضيف جديد للكليات سوى عبءالتكاليف المادية كما أدى إلى السطو على حق الطالب التعليمي وحق إعضاء هيئة التدريس في ممارسة مهامهم البحثية
- أن نظام الاعتماد في مصر يخضع للتوجهات والمطالب السياسية أكثر من التوجهات التنموية والمعرفية والتقنية وبالتالي انعكس ذلك على الجودة الحقيقية النظم التعليمية
- بعد التعليم بالكليات المعتمدة في مصر عن منظومة المعرفة وغياب رؤية مستقبلية واضحة على الأمد القريب والبعيد لتوجيه نظم التعليم بها نحو اقتصاد المعرفة.

- عدم وجود تنظيم واضح للربط بين سياسة التعليم بالكليات المعتمدة وسياسة احتياجات المجتمع بما يؤدي إلى فقد كمي (زيادة أو نقص) في أعداد الخريجين ، كما يؤدي إلى إنفصال عملية الإعداد من الناحية الكيفية عن التطورات المنشودة في التعليم
- انعزال الكليات المعتمدة عن حركات التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالمجتمع المحلي والدولي ، كما أن هناك انعدام واضح للصلة بين الكليات المعتمدة وخريجيها
- رغم نمطية التنظيمات ووحدة القواعد الحاكمة لعمل الكليات المعتمدة المتمثلة في قوانيين تنظيم شؤونها إلا أن حالات التعاون والتكامل والترابط بينها غير واضحة ، بل يسود تلك المؤسسات حالة من الانعزالية والتباعد بحيث لا يتحقق بينها أي استثمار لموارد مشتركة أو مشاريع بحثية أو تطويرية ، ومن ثم يندر وجود حالات إبداع أو ابتكار مشترك فيما بينها تساعد على الإندماج في عصر اقتصاد المعرفة
- غلبة الجو البيروقراطي على الكليات المعتمدة ووحداتها المختلفة سواء على مستوي إدارة الكلية أو القسم جعل معالجة القضايا العلمية والفنية سواء في مجال المناهج وطرق التدريس أو مستويات التعليم والتعلم أو قضايا البحث والإنتاج العلمي وصناعة المعرفة ونشرها ومسايرة التغيرات العالمية وتحقيق احتياجات المجتمع لا تحظى بنصيب وافي من أهتمام القيادة بها رغم أنه ينبغي أن يكون كل شيئ في الإدارة والتنظيم بهذة الكليات هو في خدمة التعليم وإنتاج المعرفة ونشرهامما جعلها بعيدة عن التخطيط للولوج في هذا العصر.
- إن ضعف استعداد الكليات والجامعات بمصر للإندماج بعصر اقتصاد المعرفة قد يرجع إلى ضعف الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصال وصناعة المعلومات بها فضلا عن ضعف القوى البشرية العاملة في هذه المجالات

- هناك ضعف ملحوظ لدور الكليات المعتمدة في التنمية المستمرة للقوى العاملة بالمؤسسات ذات الصلة وأيضا ضعف وجود خلفية معرفية متكاملة عن التغيرات الراهنة والتحديات المستقبلية وما تحمله من مخاطر داخل الكليات المعتمدة
- التعليم في الكليات المعتمدة مازال يعاني من إنعدام الدافعية والحوافز وانخفاض جودة التعليم وتخلف المردودية وقلة ربط برامجه التعليمية حاجة سوق العمل المتغيرة والمجتمع فما زالت الكليات المعتمدة رغم حصولها على شهادات الإعتماد أسيرة تاريخها وتقالديها
- أن الكليات المعتمدة بها نظم تعليمية ولكنها لا تؤهل طلابها لسوق العمل في ظل عصر اقتصاد المعرفة كما تقوم بالبحوث العلمية وتنشر نتائجها ولكنها غير قادرة على الابتكار وإنتاج المعرفة بما يؤهلها للإندماج في هذا العصر ، وهناك نظم معلومات وتقنية رقمية واتصالات وإعلام وتدريب وإعادة تدريب وتأهيل في مواقع العمل والإنتاج إلى حدا ما ولكن كل هذة العمليات تتم منفردة في اتجاهات شتى لا رابط بينها مما يحول دون وجود منظومة للمعرفة تعمل في اتجاه تكوين اقتصاد المعرفة ولم يساعد الاعتماد هذة المؤسسات على إعادة توجيه مسارها وتحديد أهدافها في اتجاه اقتصاد المعرفة
- غياب رؤية شاملة لدى الحكومة المصرية لتكوين منظومة المعرفة التي تبدأ من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات نشر المعرفة وتوثيقها وتطبيقها وتنتهي بإيجاد ثقافة داعمة تعمل على تكوين اقتصاد المعرفة
- أن الكليات المعتمدة بمصر في ضوء ما سبق مازالت بعيدة عن عصر اقتصاد المعرفة وذلك في وقت لم تعد المعرفة كما كانت في السابق قضية تأملية فكرية خالصة بل أصبحت قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية وأن نظام الاعتماد في مصر يعترية الكثير من الخلل والقصور والبعد عن فلسفته وغاياته وأهدافه العالمية التي أنشأ من أجلها كما يبعد أيضا عن مساعدة الكليات لتوفير متطلبات العصر واللحاق بمتغيرات ومتطلبات

عصر اقتصاد المعرفة مما يحتاج إلى العديد والعديد من المراجعة والتطوير في ضوء فلسفته وأهدافه العالمية التي أنشأ من أجلها ومستجدات العصر وتحدياته

التوصيات

حيث أن وظائف الجامعة في عصر اقتصاد المعرفة تتمثل في عملية التعليم،البحث العلمي وخدمة المجتمع وبناء المعرفة، فسوف تمثل هذة الوظائف محاور توصيات البحث بالإضافة الى محورالحوكمة الرشيدة والأدء التنظيمي وكذلك محور فلسفة الاعتماد وآلياته، وذلك كما يلي:

أولا: فلسفة الاعتماد وآلياته

- تنظيم ومراجعة البنية التشريعية والقانونية والفلسفية الداعمة لنظام الاعتماد بمصر في ضوء فلسفته وأهدافه العالمية التي أنشأ من أجلها والتطورات العالمية المعاصرة ومتغيرات القرن الحالي وفي ضوء الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي لمصر والعالم وذلك بالشراكة مع الجهات المعنية بالمجالات السابقة وفي ضوء خططها الاستراتيجية
- تشكيل فريق من الباحثين لدراسة نظم الاعتماد وآلياته في الدول المتقدمة والتي لها السبق في الولوج لعصر اقتصاد المعرفة للاستفادة منها في تطوير نظام الاعتماد وآلياته بمصر
- تطوير آليات الاعتماد للكليات والجامعات لتوفير درجة أعلى من المصداقية في شهادات الاعتماد التي يتم منحها بعيدا عن أي اعتبارات أخرى
- وضع مؤشر إنتاج المعرفة وتوظيفها ونشرها ، وكذلك متطلبات الإندماج في عصر اقتصاد المعرفة من المؤشرات والمعايير الحاكمة التي لاتمنح أي كلية شهادة الاعتماد إلا إذا حققت درجة متميزة في هذة المؤشرات لخلق نوع من التميز والتنافسية بين الجامعات في هذا المجال وحتى يكون للاعتماد وظيفة وجدوي حقيقية في إصلاح ورفع شأن التعليم والوطن

- وضع ضوابط وشروط ومعايير ومقاييس لاختيار المراجعين الخارجيين بالهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد تضمن توافر الصدق والحيادية والأمانه والنزاهة والعلم في من يتم اختيارهم كمراجعين خارجيين

ثانيا :الحوكمة الرشيدة والأداء التنظيمي

– إعادة النظر في فلسفة الجامعة وأهدافها في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية والتحديات الراهنة والمستقبلية لعصر اقتصاد المعرفة لخلق نظام تعليمي جامعي يحقق التميز والإتقان والجودة من خلال استثمار الموارد البشرية والفرص المتاحة والمعرفة كثروة وطنية استراتيجية، وتعزيز القدرة على البحث والتعلم وضمان إسهام جميع الأفراد في بناء اقتصاد متجدد مبني على المعرفة، مما يتطلب إحداث تغييرات في أهداف التعليم الجامعي، ورسالة الجامعة، ومحتوى المناهج وأسس بنائها واختيارها وتخطيطها وكذلك المحتوى الدراسي ، وطرائق التدريس وآليات التعامل مع المعرفة

– إعداد القيادات الجامعية لإحداث التغيرات المطلوبة ، مع التأكيد على التعلم الذاتي المستمر مدى الحياه لتوفير قيادة واعية متميزة في خصائصها، استراتيجية في نظرتها للواقع والمستقبل، علمية في توجهاتها وبكفاءة في أدئها، تعتمد مبدأ الحوكمة الرشيدة بتحقيق الشفافية والمساءلة والمشاركة في تحمل المسئولية وبناء قواعد المعلومات الدقيقة للمساندة في اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب ومراجعة الأوضاع القائمة وتعزيز القدرات لتحقيق الكفاءة الاقتصادية،بدءاً من رئيس القسم حتى رئيس الجامعة لخلق حالة من الإبداع والابتكار والنهوض بالمستوى العلمي للتعليم الجامعي في إطار من التنافسية، ومن ثم تحقيق الهدف المنشود

– أن تضع وزارة التعليم العالي خطة استراتيجية منبثقة من الخطة الاستراتيجية للدولة للولوج إلى عصر اقتصاد المعرفة باقتدار على أن تتضمن هذه الاستراتيجية رؤية شاملة وأهداف واضحة وأدوار ومسئوليات محددة للتنفيذ ومؤسسات تعليمية ذات هياكل تنظيمية مرنة وقوانيين وقررات بعيدة عن البيروقراطية ونظام تعليمي قادر على استيعاب التطورات الحديثة في مجال المعرفة وتكنولوجيا

المعلومات من خلال برامجه التعليمية على مختلف المستويات وتتيح فرص للإندماج في الدول المتقدمة في مجال إنتاج المعرفة لاتاحة فرص نقل المعرفة لتكوين قاعدة معرفية تستطيع من خلالها تحقيق مفهوم الاعتماد على الذات وإيجاد تكامل حقيقي وفعال بين منظومة التعليم العام والتعليم العالي والتشريع والإعلام والاقتصاد والسياسة والتدريب الفني والمهني والمنظومة المعلوماتية والتكنولوجية في الدولة وإعادة تنظيم البنية المؤسسية لقطاعي البحوث والتطوير والمعلومات خاصة بالتعليم العالي

- صياغة سياسات نابعة من الواقع تعتمد على الطاقات والإمكانات المتوافرة بهدف التقدم بخطوات ثابتة على طريق تحقيق الإكتفاء الذاتي التقني وبما يحقق نقل التقنية وتوطيدها على المدى البعيد بدلا من استيرادها

- دعم سياسة الدولة لمجالات المعرفة المختلفة والتي تتمثل في

أ-توليد المعرفة : وذلك في الكليات والجامعات برفع معدلات تمويلها وتقديم الدعم اللازم لها

ب-نقل المعرفة : من خلال مؤسسات التوثيق العلمي وشبكات نقل المعلومات وكذلك إرسال البعثات المختلفة في جميع التخصصات لنقل المعرفة وتوطينها

ج- نشر المعرفة : بتوسيع شبكات الأنترنت واستثمارها ودعم دور التوثيق والإعلام العلمي والتوسع في مراكز تقديم المعلومات العلمية والتكنولوجية والتشبيك بين الجامعات والمؤسسات الصناعية

د-استثمار المعرفة : بدعم براءات الإختراع وحماية الملكية الفكرية والتشبيك بين الجامعات (جهات توليد المعرفة) ومؤسسات الإنتاج

ثالثا : العملية التعليمية: يفرض عصر اقتصاد المعرفة على الجامعة العديد من التحديات والتي بدورها تفرض ضرورة تطوير التعليم العالي ومحتوياته وأساليبه وطرقه لخلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية ويمكن تحقيق ذلك من خلال :

- الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات من قبل مختلف القطاعات والمستويات التعليمية بالكليات المختلفة.
- استغلال التقنيات الحديثة في مجال التعليم والاستثمار الأمثل لتكنولوجيا التعليم والمعلومات للارتقاء بنوعية التعليم مثل: التعليم الإلكتروني، التعليم عن بعد. الإهتمام بنظم التعليم المفتوح ونظم التدريب التحويلي في إعداد تخصصات جديدة والربط بين العمل والإنتاج من جهة وبين الدراسة والتدريب من جهة أخرى
- التركيز على الجوانب ذات الطابع العملي والتطبيقي وإعطاء الأولوية لعملية التدريب أثناء الدراسة بحكم ارتباطها بالجوانب العلمية والتطبيقية، بالشكل الذي يجعل التدريب أكثر ارتباطا بالتقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.
- إنشاء نظام فعال يربط الجامعات بالمؤسسات الاقتصادية ومؤسسات التدريب والمنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعلومات المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات الوطنية في ضوء المتغيرات البيئية العالمية وكذلك تحقيق الشراكة الفعالة بين الجامعة والمؤسسات الصناعية والتجارية في المجتمع للتعرف على المهارات المطلوب إكسابها للطلاب وكذلك تسويق الخدمات الجامعية.
- تطوير طرق التدريس والابتعاد عن الطرق التقليدية وإطلاق حرية الرأي والتعبير لجعل الطالب إيجابيا بتنمية القدرات البحثية والإبتكارية والإبداعية وحل المشكلات والمشاركة الفعالة والتفكير الناقد والعمل الجماعي والتعلم الذاتي والتعلم مدى الحياه حتى يصبح قادرا على استيعاب هذا الانفجار المعرفي وملاحقته وعلى المساهمة في إنتاج المعرفة و القدرة

على التسويق والاتصال الفعال ودمج التكنولوجيا في العمل لدى الطالب ليكون قادر على إيجاد المعلومة وتنظيمها وإدارتها وتحويلها إلى معرفة بعد التخرج ليمتلك بذلك متطلبات سوق العمل في عصر اقتصاد المعرفة.

- حث الطالب على ممارسة التفكير الإبداعي الذي يتمثل في التفكير فيما هو جديد ومتنوع، وإدراك علاقات جديدة، وتقديم حلول جديدة ومتنوعة للمشكلات التي تواجهه.
- توعية الطالب بأن ما يتعلمه بالجامعة ما هو إلا بداية للتعلم والتدريب المستمر بهدف تجويد تخصصه.
- تدريب الطلاب على الاستخدام الجيد للأساليب والأجهزة العلمية والتكنولوجية، ومعرفة المستحدث منها وأطوارها الحديثة.
- مراعاة التكامل والشمول والتخصص في إعداد الطلاب بحيث يدرك الطالب العلاقات التفاعلية بين التخصصات المتعددة وتحقيق التكامل بين المجالات المعرفية المختلفة الطبيعية والاجتماعية والإنسانية، وبين الأأقسام والكليات واستحداث برامج بينية
- تفعيل ابتعاث الطلاب لمجتمعات المعرفة في الدول المتقدمة لإكسابهم الخبرات اللازمة للمشاركة في تحقيق متطلبات عصر اقتصاد المعرفة.
- الإهتمام الجاد بتعليم العلوم باللغة العربية في الجامعات مع الاهتمام في الوقت نفسه بتعليم اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية
- تطوير القاعات التدريسية وتجهيزها بالوسائل التقنية الحديثة والإمكانات التكنولوجية وتوفير المعامل الخائلية اللازمه لتوفير بيئة تعليمية مصادقة لمتطلبات اقتصاد المعرفة وداعمه له.

- تطوير المناهج التعليمية لتصبح مناهج تعليمبة ابداعية قادرة على إعداد الطلاب لمتطلبات عصر اقتصاد المعرفة ومهارات المستقبل وتعظيم استخدام الحاسب الآلي في العملية التعليمية مع تعزيز دراسة التكنولوجيا بمجالاتها المختلفة وأنظمتها المتقدمة في الكليات بكافة تخصصاته.
- إقامة ندوات تثقيفية لنشر الوعي بمفهوم عصر اقتصاد المعرفة ومتطلباته وتحدياته داخل المجتمع الجامعي .
- عقد مؤتمرات سنوية ونصف سنوية بين الجامعات المصرية وغير المصرية المتخصصة لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة في طريق الولوج لعصر اقتصاد المعرفة.
- دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية في مرحلة التعليم قبل الجامعي لتهيئة الطلاب منذ الصغر على دمج التكنولوجيا فى العملية التعليمية مع إدخال تكنولوجيا التعليم والتعلم المبرمج في العملية التدريسية بالكليات المختلفة و إدخال المعلوماتية إلى مختلف مستويات التعليم النظامي وغير النظامي مما يؤدي إلى توافر بيئات تعلم تتيح خبرات مرتبطة بالمحتوى وتمكن من بناء المعرفة إضافة إلى إمكانية تنوع أساليب التعلم.
- إدخال مقررات الاقتصاد المعرفي في الكليات المختلفة وربط مخرجات التعليم والتدريب بحاجة سوق العمل.
- تقديم تعليم متوازن في أهدافه ومحتوياته بحيث يساهم في إعداد الخريج وتنمية شخصيته بشكل متكامل مع توجيه العناية لجميع مستويات القدرات والمهارات وأنواعها ، لدى الطالب والمذيد من إمكانيات تفريد التعليم ومراعاة الفروق الفرديه وصقل مواهبه وتعريفه بدوره المستقبلي في تحقيق مجتمع المعرفة.

- تجديد برامج الإعداد بالكليات إلى أقصى درجة ممكنه في أهدافها ومناهجها حتى لا تنعزل عن مجريات الأحداث، وأن تسعى من خلال عناصرها ووسائلها المختلفة بناء الشخصية المبدعة التي لا تتابع الجديد فحسب بل تؤثر فيه وتجد لنفسها مكانا في عالم الإبداع.
- عقد دورات تدريبية لإعضاء هيئة التدريس لتنمية مهاراته في الغه الانجيزيه واستخدام التكنولوجيا العصرية لتيسير عملية التعليم والتدريب واستثمار المعرفة والمشاركه في توظيفها وتوظيف البحث العلمي في خدمة المجتمع
- الإهتمام بأساليب التقويم بحيث تقيس المعلومات الأساسية والقدرة على إتباع المنهج العلمي في استخدام المعلومات وتطبيقها لحل المشكلات الفنية والعلمية. وتقيس الجوانب المهارية والقدرة العلمية التطبيقية

رابعا : البحث العلمى وخدمة المجتمع

يفرض عصر اقتصاد المعرفة مطالب جديدة من الجامعة تتطلب المرونة والاستعداد لمواجهة هذه المتغيرات، ويجب أن تكون الوظيفة الجديدة للجامعة هي إنتاج ونشر المعرفة، مما يساهم في تحقيق التقدم للمجتمع في شتى المجالات ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

– إعادة النظر في سياسات البحث العلمي وتطويره لخدمة الاقتصاد والمجتمع مع وضع أجندة للبحوث التطبيقية في مجالات الصناعة وإجتذاب الباحثين والعلماء والمؤسسات البحثية العالمية. بحيث يضطلع التعليم والبحث العلمي بدور محوري في اقتصاد المعرفة.

– العمل على خلق بيئة مشجعة للبحث العلمي داخل الجامعات وتوفير متطلبات البنية التحتية والتكنولوجية واستقطاب الكفاءات البشرية من أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة من الخارج للاستفادة من قدراتهم واستثمار طاقاتهم وإبداعاتهم لإعداد نخبة من الباحثين تقود علمية البحث العلمي في

شتى المجالات وتؤسس لبحث علمي متطور ومنتج ومبدع بالتعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

– بناء المعرفة الجديدة من خلال الاهتمام بالبحوث الاساسية وزيادة الإنفاق المخصص لإنشطة البحث والتطوير ونقل التقنية وتطويرها والتركيز على تحقيق التكامل بين الجامعات والمعاهد المتخصصة ومراكز البحوث والمؤسسات التي تعد مراكز لتوليد المعرفة والحصول على التقنية.

– إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة ابتداء من المدرسة الابتدائية وصولاً إلى التعليم الجامعي مع توجيه الاهتمام لمراكز البحث العلمي والاستخدام الأمثل لنتائجه في الواقع العملي.

– تحقيق التداخل والتكامل بين التخصصات العلمية في مجال الدراسة والبحث العلمي واستخدام تكامل المعرفة كاستراتيجية في التدريس وبين مراحل التعليم وكذلك تحقيق التكامل بين جهود العلماء والباحثين في نفس المجال

– تشجيع روح الإبداع والابتكار من خلال حضانات الاعمال والمشاريع الإبداعية ومسابقات التميز والحوافز المادية المعنويه وتمويل المشاريع المعرفية والبحوث القائمة واللازمة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

– إكساب الباحثين قيم الإنفتاح والتواصل الثقافي، وتنمية وعيهم بقضايا المجتمع السياسية والاقتصادية والإجتماعية، الداخلية والخارجية وتحفيزهم على المشاركة الفاعلة في وضع حلول لتلك القضايا من خلال أعمالهم البحثية.

– إكساب الباحثين الاتجاهات الإيجابية نحو الإلمام بتكنولوجيا العصر وحسن الاستفادة منها واتقان اللغة الاجنبية بجوار اللغة العربية.

– إنشاء مراكز تخصصية للبحث العلمي بالجامعات.

– دعم وتطوير البحوث العلمية والتطبيقية وبحوث تكنولوجيا المعلومات بالكليات والمراكز البحثية بالجامعات مع وضع سياسات جديدة تعزز الابتكار وتشجع المشروعات والأبحاث الصغيرة والمتوسطة لبناء القدرات الابتكارية وتذويدها بالخدمات المناسبة.

– وضع إستراتيجية واضحة ومحددة مسبقا للبحث العلمي الأساسي منه والتطبيقي تحدد مجالاته وأهدافه بالشكل الذي يراعي فيها أولويات المجتمع ظروفه وإمكانياته، بما يجعل نشاطات البحث العلمي أكثر نفعا.

– تفعيل دور الجامعة كمركز استشاري وبيتا للخبرة في التخصصات المختلفة من خلال تقديم برامج واستشارات علمية وفنية ونتائج بحثية تعالج القضايا الاجتماعية مع مراعاة المرونة في الإجراءات المتبعة في تقديم الخدمات الاستشارية والبحثية.و الإعلان الجيد عن الخدمات التي يمكن أن تقدمها الجامعة للمجتمع.

– متابعة الجديد والحديث في مجال البحوث العلمية عن طريق المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية على المستوى العربي والعالمي و تبادل الدوريات العلمية الحديثة بين الجامعات والمؤسسات حول نتائج البحوث التي تم إنجازها بقصد التسويق للبحث العلمي في الجامعات.

– بناء قاعدة علمية معرفية تكنولوجية ذاتية باللغة العربية ذاتية تساعد الجامعات المصرية على خدمة الأهداف ذات الأولويات لمجتمعنا.

– تحقيق التعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للاستفادة من تجارب الأمم المختلفة في هذا المجال .

– تطوير الطاقة العلمية الكامنة بالجامعات المصرية بإفساح الفرص أمام الباحثين المصريين للعمل والحصول على المخصصات المالية المناسبة لإجراء البحوث التطبيقية.

– إنشاء صندوق لتمويل الابحاث والتطوير يشارك فيه رجال الأعمال والقطاع الخاص بجزء من رؤس أموالهم لدعم المشاريع والبحوث في مؤسسات التعليم العالي.

– عمل دراسات للتعرف على قطاعات الإنتاج وحاجات المجتمع لتحقيق الشراكة والتعاون بين الجامعة والمجتمع والاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية في حل المشكلات التي تواجه المجتمع.

– تفعيل دور الجامعة في الحفاظ على الهوية الثقافية في ظل الثورة التكنولوجية وسهولة الاتصال والانفتاح على العالم ومحاولات طمس ثقافات الدول النامية. وذلك من خلال الاهتمام بقضايا الديمقراطية والمواطنة سواء في الأبحاث العلمية أو الندوات والمؤتمرات ووضع مقرر لنشر الوعي القيمي والسلام الاجتماعي والوعي الوطني.وتدعيم قيم المسئولية الاجتماعية.

– إتاحة الفرصة للاستثمارات التي لا تمتلك رؤوس أموال كبيرة فقط ولكن أيضا تلك التي تمتلك القدرة على العمل في قطاع المعلومات والخبرة وروح المبادرة والتنظيم الإداري المتطور.

– تطوير الأطر القانونية والتشريعية للمعلوماتية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

– التشجيع على التأليف العلمي والنشر للأبحاث العلمية والتوسع في حركة الترجمة العلمية للغات الأخرى والإنفتاح على الثقافات المتعددة.

– تحقيق التعاون والتنسيق بين الجامعة وبين المجتمع وتطبيق نتائج الأبحاث العلمية التي يتم التوصل إليها في كافة المجالات بهدف تحقيق تنمية المجتمع وتطويره التنبؤ بالقضايا المستقبلية وتقديم الحلول المناسبة لها.

– توطين العلم بالجامعة وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقاني في جميع الأنشطة المجتمعية بأن تأخذ على عاتقها إنتاج المعرفة التي يحتاجها المجتمع وإيجاد مراكز البحث الأصيلة التي تتواصل مع احتياجات المجتمع واحتياجات الصناعة ووضع أنظمة وقوانين للإبداع والابتكار تشجع المبدعين وتحمي نتاجهم والسعي على ترجمة هذه الإبداعات إلى تقنية تساهم في العملية الإنتاجية ورقي المجتمع معرفياً.

– وضع برامج لعمل محاضرات عامة وندوات يحضرها أفراد المجتمع لتحقيق دور الجامعة في تثقيف المجتمع في التخصصات المختلفة ونشر ثقافة عصر اقتصاد المعرفة ، وأهمية الشراكة بين الجامعة والمجتمع لتحقيق متطلباته وتخصيص جزء من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار.

– حث المجتمع للمساهمة المادية وغير المادية من أجل تحقيق أهداف الجامعة وتقديم الرؤى والمقترحات لتحسين العملية التعليميةوتوسيع المشاركة المجتمعية في إدارة النظام التربوي سواء في التخطيط للتعليم أو إدارته أو تمويله وفي الحوار والنقاش حول السياسات التعليمية، وتخطيطها وتقويمها بصفة التعليم أمنا قوميا

المراجع

أولا: المراجع العربية

- أحمد إبراهيم أحمد: تطبيق الجودة والاعتماد فى المدارس،القاهرة، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٧
- احمد على الحاج محمد:"اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في اليمن" ، متاح على https://www.yemen-nic.info/sectors/detail.php?ID=70024
- أريج محمد عامر فوزي العويني: استراتيجية مقترحة لتحول الجامعات الفلسطنية نحو الجامعةالذكية في ضوء متطلبات اقتصادالمعرفة، ماجستير،كلية التربية، الجامعة الاسلاميه بغزه، ٢٠١٦
- أسامه ماهر محمد:" رؤية مستقبلية لتفعيل دور الثقافة العلمية في منظومة التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة ، مجلة القراءة والمعرفة ، عدد ٣٦، كلية التربية ، جامعة عين شمس ٢٠٠٤
- إلياس حناش: اقتصاد المعرفة فى دول مجلس التعاون : الخليج العربى بين الواقع والمأمول، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، مج١٠، ملحق ، ٢٠١٧،صص١٢٦ – ١٣٧
- المجالس القومية المتخصصة : الإرتقاء بمستوى خريجي التعليم الجامعي والعالي في إطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي، الدورة٢٧، (١٩٩٩-٢٠٠٠)
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي ، مسودة للاستشارة الفكرية والمناقشة ، تونس ،٢٠٠٢.

- أمانى قرني إبراهيم حسن :" توظيف مصادر التعليم فى ضوء معايير الجودة الشاملة التطبيق بالحلقة الأولى للتعليم الأساسى "، جامعة القاهرة ، معهد الدراسات التدريبية ، رسالة دكتوراه ، ٢٠١٠
- امل حسين عبدالقادرعلى: "حاضنات الابداع العلمى بالجامعات المصرية فى ضوء متطلبات مجتمع المعرفة: رؤية مستقبلية" ،المجلة العلمية لجامعة ٦ اكتوبر، كلية الاعلام وفنون الاتصال، مج٣، ع٢ ٢٠١٦، صص٨٧-٩٧.
- أم هاني بوخاري: حماية الملكية الفكرية وأهميتها في تفعيل اقتصاد المعرفة: نظرة على الواقع الجزائري في المجال، مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي بالأغواط، ٢٠١٨، صص٢٢٧ – ٢٤٠
- إميل فهمي حنا: مقياس وطني لجودة كليات التربية من منظور عصري، المؤتمر لسنوي الثالث عشر" الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية " الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببني سويف –جامعة القاهرة ، (٢٩-٣٠) يناير ٢٠٠٥.
- بدر الدين عامود: علم النفس في القرن العشرين، الجزء الأول،(دمشق، اتحاد الكتاب العرب) ، ٢٠٠١
- تقرير التنمية الانسانية العربية نحو إقامة مجتمع المعرفة في البدان العربية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،UNDO٢٠٠٣ ،متاح على HTTP://WWW.UN.org/arabic/esa/rbas/ahdr2003
- حافظ فرج أحمد: الجودة الشاملة فى المؤسسات التربوية ،(عالم الكتب ، القاهرة ٢٠٠٣)

- حسن حسين البيلاوى : الجودة الشاملة فى إعداد المعلم بالوطن العربي لألفية جديدة ، ندوة الجودة الشاملة فى التعليم المصري المؤتمر العلمى السنوي الحادي عشر ، كلية التربية ، جامعة حلوان (١٢-١١٣) مارس ٢٠٠٣
- حسين عبد المطلب الأسرج: اقتصاد المعرفة والتنمية في الدول العربية، (http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1933
- خضير كاظم محمود : إدارة الجودة الشاملة ،(دار المسيرة)، ٢٠٠٧، ط٢
- ديفيد، بول أ. وفواري ، دومينيك: مقدمة في اقتصاد مجتمع المعرفة ، ترجمة منعبد الظاهر ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ،ع ١٧١، (القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو) ، ٢٠٠٢
- راضي خازم :اقتصاد المعرفة ، إشكاليّات المصطلح وتاريخه متاح على-http://www.arab

ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=162912&m
- رميدي عبدالوهاب، اقتصاد المعرفة ، الفجوة الرقمية : تحدي المنطقة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية ،(الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية) ، مج١٥، ع٤٤،٤٣، ٢٠٠٨،صص٤٧-٦٠
- سامح عبد الطيف ابراهيم : تطوير إدارة المدرسة الثانوية العامة بمصر فى ضوء إدارة جديدة ، كلية التربية ، جامعة حلوان (١٢- ١٣) مارس ٢٠٠٣
- شبل بدران: إصلاح التعليم الثانوي بين ضرورة المشاركة المجتمعية ومتطلبات مجتمع المعرفة ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي السادس للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية : المشاركة وتطوير التعليم الثانوي في مجتمع المعرفة : رؤية مستقبلية ، ٢٠٠٥

- سمير عبد الحميد القطب : فلسفة التميز في التعليم الجامعي ، نحو جامعة متميزة ، القاهرة ، هبة النيل ، سلسلة أشراقات تربوية ، سلسة غير دورية ، المركز العربي للتعليم والتنمية،٢٠٠٩
- صلاح الدين محمود علام: الأساليب الأحصائية الاستدلالية في تحليل بيانات البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية : البارامترية، دار الفكر العربين القاهرة ، ٢٠٠٣
- صليحة رقاد: "تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائري: آفاق ومعوقات، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري"، رسالة دكتوراة ، جامعة سقيف١ ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، ٢٠١٤متاح علىwww.univ-setif.dz/Tdoctorat/2015/SEG/regad%20saliha.pdf
- طارق أبو العطا عبد القادر محمود الالفي :" تطوير إدارة مؤسسات التعليم الجامعي في ضوء مدخل الادارة الاستراتيجية "، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، معهد الدراسات التربوية ، ٢٠١٣
- عبد الحكيم بن سالم،مجدوب بحوصي،التعليم الإلكتروني كإستراتيجية لإرساء أسس اقتصاد المعرفة،مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية،جامعة طاهري محمد بشار –كلية العوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، الجزائر،مج٢،ع٢، ٢٠١٨ ،صص١٢٧-١٤١
- عبد الرحمن عبد السلام جامل : محمد عبد الرازق ابراهيم ويح، التعليم الإلكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة – دراسة تحليلية- ، بحث مقدم إلى المؤتمر المعرفي الدولى الاول لمركز التعليم الإلكتروني (التعليم الإلكتروني حقبة جديدة في التعليم والثقافة) ١٧-١٩/٤/٢٠٠٦) متاح على https://ibnalislam.com/

- عبد القادر بن عبد الله الفنتوخ : مؤسسات التعليم العالي ودورها في اقتصاد المعرفة ، ١٤٣٥هجريا متاح على http://www.google.com.eg/url
- على بن حسن يعن الله القرني:"متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة ، تصور مقترح"، دكتوراة ، كلية التربية ، جامعة أم القري، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٩متاح علي http://thesis.mandumah.com/Record/135913/Details
- فتحى درويش محمد: الجودة الشاملة وامكانية تطبيقها فى التعليم المصرى ، دراسة تحليلية ، المؤتمر العلمى السنوى الحادي عشر ، " الجودة الشاملة فى إعداد المعلم بالوطن العربى لألفية جديدة ، كلية التربية، جامعة حلوان ، ١٢- ٢٣ مارس ٢٠٠٣
- فريد النجار: الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي ، (مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر)، ٢٠٠٤
- فريد بلقوم:" اقتصاد المعرفه في العالم وواقعه في الدول العربية "، مجله دفاتر اقتصاديه ، جامعة عاشور زيان الجلفة – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مج٣،ع٥، ٢٠١٢، ص١٥٩-١٧٢
- فوزيــة غالــب: أثر التعليم في تنمية الموارد البشرية في اقتصاد المعرفة ، http://www.basrahcity.net/pather/report/ammh/56.html
- فوزيه قديد: "الاستثمار فى رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة"مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعه زيان عاشور بالجلفه عدد٢٧،٢٠١٦،ص ص٢٤٨-٢٦٣.
- قانون رقم ٨٢لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، المكتبة العامة لحقوق الانسان والقضايا الحقوقية في العالم العربي متاح على http://old.qadaya.net/node/278...

- مايسة فاضل أبو مسلم أحمد ، دراسة عاملية لمعايير الجودة الشاملة الاكثر اهمية للمدرسة المتميزة كما يدركها مديرو المدارس ووكلائها ومعلموها ، المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى ، ٢٠٠٩ .
- محمد الربيعي: دور التعليم العالي ومسئوليات الجامعات العراقية في رفد اقتصاد المعرفة ، المعهد الأوربي العالي للدراسات العربية متاح على http://www.averroesuniversity.org
- محسن أحمد الخضيري: اقتصاد المعرفة : مدخل تحليلي ، (مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر ، القاهرة)، ٢٠٠١
- محمد بن شحات الخطيب: التعليم في اليابان والصين"ملامح ودروس" ، ٢٠١٢، متاح على... http://www.google.com.eg/url
- محمد حسين سعيد حسين: أساليب التقويم ضرورة حتمية لضمان جودة المؤسسات التعليمية ، المؤتمر السنوي الثالث للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، جامعة القاهرة ، كلية التربية ببني سويف، الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية ، ٢٩-٣٠يناير ،٢٠٠٥
- محمد سيد ابو السعود جمعة: تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعليم الالكتروني والتعليم عن بعد : صناعة التعليم للمستقبل ، مارس ،٢٠٠٩ متاح على https://faculty.mu.edu.sa/public/uploads/1334616145.5936

- محمد يحيي حسن: تطوير البحث العلمي بالجامعات العربية لمواجهة تحديات المستقبل، المؤتمر القومي السنوي العاشر(العربي الثاني) لمركز تطوير التعليم الجامعي" جامعة المستقبل في الوطن العربي"، جامعة عين شمس(٢٧-٢٨) ديسمبر، ٢٠٠٣
- محمود عز الدين عبد الهادي: نماذج عالمية فى الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمة " دراسة حالة " ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوى الثالث عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، الاعتماد وضمان الجودة ، المؤسسات التعليمية ٢٩- ٣٠ يناير ٢٠٠٥ ، جامعة القاهرة ، كلية التربية بنى سويف ، ٢٨- ٣٠ يناير ٢٠٠٥
- محمود كامل الناقة: كلمه فى ندوة الجودة الشاملة فى التعليم المصرى ، المؤتمر العلمى السنوى الحادي عشر ، الجودة الشاملة فى إعداد المعلم بالوطن العربى الألفية الجديدة، كلية التربية ، جامعة حلوان ، ١٢-١٣ مارس ٢٠٠٣
- مختار مهند عباس، آدم احمد موسى: "قياس أثر اقتصاد المعرفة على تحقيق الميزة التنافسية في الدول النامية، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث غزة،مج١، ع١، ٢٠١٧، ص٤٣-٦١.
- مراد علة: الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجاً
- مراد عله: جاهزية الدول العربية للإندماج مع اقتصاد المعرفة - دراسة نظرية تحليلية متاح علي http://old.qadaya.net/node/278
- مريم عبدالرحمن عبد العال: " مدى وعى طلبة جامعة اليرموك بمفهوم اقتصاد المعرفة وتحديات وصعوبات الحصول على المعرفه لديهم"، جرش للبحوث والدراسات، جامعة جرش، الاردن، مج١٧، ع٢، ٢٠١٦، صص٥١-٨٢

• هشام بن عبدالله العباس: مواءمة التعليم الجامعي مع عصر إدارة واقتصاد المعرفة ، العدد ١١ ديسمبر ٢٠٠٦،متاح على

http://journal.cybarians.info/index.bhb?option=com_contentKview=article=424:2009

ثانيا المراجع الأجنبية

• Azza Galal Moustafa Nasr, CHALLENGES FACING, UNIVERSITIES IN THE ERA OF KNOWLEDGE ECONOMY, Future of Arab Education, No. 79,Volume 19,- July,2012,p363-364

• World Bank,(2008), The Rood Not Traveled: Education Reform in The Middle East. Africa,MEND Development Report. Washington

• Michael w.Applo,Markets,Standards,Teaching and Teacher Eduction, Journal ofTeavher Education,Vol52,N3,May/June2001,pp182-196.

• Sabina Ponlagic and Adil Kurtic,: The role of higher education in aknowledge economy,economic development and enterepreneurship in transition economies issues, obstacles and perspectives, Jovo Ateljevic Jelena Trivic(Editors), springer in ternational publishing swizer land ,2016 p.91-108

• PaulE.Lingenfelter Game Changers,the knowledge economy: challenges and opportunities for americn higher education,2012

- Alans.Weber, WCES, : the role of education in knowledge economies in developing countries, procedia social and behavioral sciences 15 (2011) 2589-2594.
- Simon Marginson,: higher education in the global knowledge economy , procedia social and behavioral sciences2 (2010) 6962-6980.
- Michael A.Peters, Walter Humes,policy futures in education volume 1, number1, 2003
- peters,M.A.(20002).Knowledge economy, development and the future of higher education(vol.10) sense pub متاح على https://www.sensepublishers.com/catalogs/bookseries/educational-futures-rethinking-theory-and-practice/knowledge-economy-development-and-the-future-of-higher-educationa/